دور المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في الحد من مخاطر الأعمال المالية "دراسة تطبيقية"

إعداد

أ.د/ أحمد حامد محمود عبدالحليم

أستاذ المحاسبة المالية

كلية التجارة - جامعة بنها

أ/ محمد حسن خليل يوسف

باحث دراسات عليا

٢٠٢٥م – ١٤٤٦هـ

المستخلص:

هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان دور المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في الحد من مخاطر الأعمال المالية والمتمثلة في (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية).

التصميم والمنهجية: اعتمد البحث على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من (٧٨) شركة مساهمة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (من عام ٢٠١٨م وحتى عام ٢٠٢٣م)، وبلغت عدد المشاهدات (٤٦٨) مشاهدة، لاختبار فرض البحث والذي يعكس بيان أثر المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في الحد من مخاطر الأعمال المالية

النتائج والتوصيات: تشير نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدور المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة، على مخاطر الأعمال المالية، **واستنادًا إلى ذلك توصي الدراسة** بضرورة الاهتمام من قبل منشآت الأعمال وإقناع الجهات التنفيذية، المتمثلة في الإدارة العليا ولجان المراجعة للمنشآت بشكل أكثر إيجابية للاهتمام بالمراجعة الداخلية باعتبارها نشاط مُضيف للقيمة، كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام، من قبل منشآت الأعمال، بإدارة مخاطر الأعمال المالية، وترجمتها عمليًا وتحديدها وتقييمها ثم كيفية الاستجابة لها والعمل على الحد منها وتدنيتها للمستوى المقبول، **وأخيرًا توصى الدراسة** بضرورة إنشاء معهد للمراجعين الداخليين بمصر؛ لتنظيم شئون المراجعة الداخلية، وتطوير المهارات التقنية والخبرات العملية للمراجعين الداخليين، بما يُمكنهم من بذل العناية المهنية الواجبة، فضلاً عن مواكبة التطورات المتلاحقة والسريعة في هذا الشأن، على غرار معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، والجمعية السعودية للمراجعين الداخليين.

١ـ المقدمة:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة العديد من المستجدات والتحديات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية والتي فرضت نفسها على المستوى المحلي والدولي، مما وضع على كاهل المنشآت مسئولية مواكبة هذه التطورات والتحديات، والتعامل مع ما يترتب عليها من إيجابيات وسلبيات سواء على مستوى تكنولوجيا إنتاج المعلومات المحاسبية أو برمجيات توثيق المعاملات والتقارير المالية، وجميعها عوامل ذات طبيعة تشابكية (إبراهيم وآخرون، ٢٠٢٣: ٧٣٤) وذلك بقدر الدور الذي يُمكن أن تقوم به المراجعة الداخلية لتفعيل دورها من خلال تطوير آلياتها وإطارها المنهجي وتراثها الفكري، لكي يتسق مع دورها الحديث والمحوري من خلال الانتقال من المراجعة الداخلية كوظيفة تقليدية ممثلة في الرقابة إلى مرحلة أكثر حداثة متمثلة في كونها أداة للقياس والتقييم والحد من مخاطر الأعمال المالية والقدرة على تقديم العديد من الخدمات ذات الطبيعة التوكيدية ConsultionAssurance، وكذا الاستشارية (Carcello, et al., 2020: 55-56).

وفي ظل التطور التكنولوجي اتجه العالم الخارجي إلى أهمية تطوير المراجعة الداخلية نتيجة للانهيارات المالية العالمية للشركات الكبرى في الفترات السابقة وذلك باعتبارها جزء لا يتجزأ من الإدارة العليا, فظهرت المراجعة على أساس المخاطر لتطوير أدائها والتركيز على تقديم الضمانات عن تأمين المخاطر وأدارتها على المستوي المقبول وتخفيض المخاطر, وجاءت المعايير الدولية لممارسة المراجعة الداخلية لتؤكد على ضرورة إعداد خطة المراجعة الداخلية على أساس المخاطر والتركيز على الأنشطة الأكثر عرضة للمخاطر,

فضلًا عن أن المراجعة الداخلية تُساعد المنشآت على تحقيق أهدافها من خلال استخدام الأسلوب المنهجي المنظم لتقييم وتحسين فعالية وكفاءة عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة للحد من مخاطر الأعمال المالية في بيئة الأعمال المصرية (Erlina, et al., 2020: 299-310)

ونتيجة للتغيرات والتحديات التكنولوجية وظروف عدم التأكد والمخاطرة التي تحيط ببيئة الأعمال، ومع تطور وظيفة المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى تبني مدخل المراجعة الداخلية على أساس المخاطر (Kadhim, et al., 2022:158)، فإن التحدي الذي يواجه المنشآت يتمثل في مستوى المخاطر التي يُمكن قبولها، ويتم التعامل معها تحقيقًا للقيمة المضافة للشركة وللمتعاملين معها وأصحاب المصالح، إضافة لظهور مخاطر الأعمال المالية المحاسبية المرتبطة بالتطورات التكنولوجية في بيئة الأعمال الرقمية، وأصبح لزاماً تواجد إدارة شاملة للمخاطر تُساعد على تعزيز فرص مواجهتها ومعالجتها في ظل انتشار مفهوم إدارة المخاطر داخل المنشآت، مما يترتب عليه تحسين أداء المنشآت نتيجة تمكنها من تخفيض احتمالات حدوث المخاطر، وتجنب آثارها العكسية (Ebrahim, N. R., 2020: 11).

بينما انعكست اهتمامات المنشآت في الآونة الأخيرة في بيئة الأعمال بتطوير وظيفة المراجعة الداخلية من خلال دورها في مُساعدة الإدارة على مواجهة وتقييم مخاطر الأعمال المالية والتي تتضمن مخاطر الأعمال المالية (Betti et al., 2021: 881)، فمن الطبيعي أن لا تظل الممارسات المهنية للمُراجعة الداخلية بمعزل عن المستجدات التي يفرضها الواقع المُعاصر أكثر من أي وقت مضى، حيث أن الاقتصار على الدور التقليدي لوظيفة المراجعة الداخلية من مُراجعة الالتزام وتقييم الرقابة الداخلية لم يُعد كافيًا وملائمًا لتحقيق وتلبية احتياجات ومتطلبات أصحاب المصالح المختلفة، مما أدى إلى توسيع نطاق وأهداف المراجعة الداخلية لتحقيق كفاءة وفعالية العمليات، والمساهمة في تحسين عمليات إدارة المخاطر والحوكمة وتوفير المعلومات التي تدعم من قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف الشركة (عبدالرحيم، ٢٠٢٠: ٤٤)، بما ينعكس على تحسين جودة ومحتوى المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتقارير الداخلية لأغراض خدمة متخذي القرارات إلى تقديم الخدمات التأكيدية والاستشارية ليشتمل دور المُراجع الداخلي على أبعاد جديدة متمثلة في الدور البنائي القائم على تقييم وإدارة مخاطر الأعمال المالية، وتقييم مدى الالتزام بالحوكمة، وتقديم الخدمات الاستشارية للمستويات الإدارية وتطوير الأداء بهدف إضافة القيمة للشركات.

وبناءً على ما سبق أصبحت مخاطر الأعمال المالية التي تواجهها المنشآت في حاجة ماسة إلى إدارة واعية وقادرة على مواجهة هذه المخاطر وتفاديها وقدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى الحاجة الماسة والضرورية لتطوير أنشطة المراجعة الداخلية بما يعمل على تحسين أدائها وجودتها من خلال تفعيل دور المراجعة الحوكمي في تعزيز استراتيجية إدارة مخاطر الأعمال المالية في آليات وأطر حوكمة المنشآت (خليل، ٢٠٢٠: ٤٠-٤١).

وبذلك تتضح أهمية البحث الحالي من خلال تقديمه أدلة عملية من البيئة المصرية عن دور المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في الحد من مخاطر الأعمال المالية والمتمثلة في (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية).

٢- مشكلة وتساؤلات البحث:

في ظل التغيرات والمستجدات والتطورات في بيئة الأعمال توجهت الأنظار إلى المُراجع الداخلي على أنه الأكثر تأهيلاً للمُساعدة في إدارة المخاطر، وخاصة مخاطر الأعمال المالية، لما قد يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات، وتزامنًا مع التطور الكبير لأنظمة المعلومات مع التطور في بيئة الأعمال، فضلاً عن زيادة الاهتمام بدور المراجعة الداخلية والبحث عن مسارات جديدة لتطوير هذا الدور لمجابهة التغيرات والتطورات التي دعت إلى أن هناك حاجة ماسة لتطوير أنشطة المراجعة الداخلية وتحسين جودتها في الواقع المُعاصر أكثر من أي وقت مضى، فقد ألزم قانون Sarbanes Oxely في الفقرة رقم (٤٠٤) شركات المساهمة بالإفصاح عن نقاط الضعف الخاصة بنظام الرقابة الداخلية وإلى تُعد المراجعة الداخلية جزءًا منه، بالإضافة إلى تأكيد الدليل الموحد لحوكمة المنشآت في المملكة المتحدة بجانب قانون Sox في الولايات المتحدة الأمريكية على أهمية وجود إدارة مخاطر فعالة في الشركة، والتقرير عنها للمساهمين، الأمر الذي ترتب عليه ضرورة تطوير مهام المراجعة الداخلية لتبني مدخل المراجعة على أساس الخطر (Castka, et al., 2023:21).

كما شهد مجال التنظير للمُراجعة الداخلية الكثير من جهود البحث العلمي الأكاديمي لصياغة الإطار المفاهيمي لها أو على المستوى التجريبي أو التطبيقي لتحديد أهم العوامل المؤثرة عليها، وأيضًا دورها في الحد من مخاطر الأعمال المالية.

وانطلاقًا مما سبق تتضح مشكلة البحث في الدور الذي تُمارسه المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في ثوبها الحديث ودورها في الحد من مخاطر الأعمال المالية كأحد محاور الدور المُعاصر للمُراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في ظل الاتجاه نحو تطبيق حوكمة المنشآت، حيث تُمثل الرقابة الداخلية جزءًا أساسيًا من نظام الرقابة الشامل بالمنشآت والتي تحتل فيه المراجعة الداخلية خط الدفاع الأول في الحد من مخاطر الأعمال المالية من خلال الأساليب الرقابية الوقائية Preventive، والأساليب الرقابة الاستكشافية Detective، والتي تهدف إلى إدارة المخاطر ومواطن الضعف والتجاوزات ومحاولة التغلب عليها والحد منها، وإعداد تقارير داخلية عن فعالية إدارة المخاطر لأغراض توصيل المعلومات المحاسبية للجنة المراجعة ومجلس الإدارة (عيد، ٢٠٢٣: ٤٦٠-٤٦١؛ Abdolhi et al., 2020:738).

لذا يُمكن صياغة مشكلة البحث للإجابة نظريًا وعمليًا على التساؤل القائل: ما هو دور المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في الحد من مخاطر الأعمال المالية من مخاطر ائتمان، مخاطر سيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية في بيئة الأعمال المصرية ؟.

٣- هدف البحث:

يهدف البحث إلى توفير دليل تطبيقي لدور المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في الحد من مخاطر الأعمال المالية.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تنبع أهمية البحث من تناوله لقضية بحثية حيوية ومعاصرة وهى بيان أثر دور المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في الحد من مخاطر الأعمال المالية في بيئة الأعمال المصرية, **ومن ثم تتمثل أهمية البحث العلمية والعملية في:-**

أ- الأهمية العلمية:-

- مُواكبة التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية كمرتكز اهتمام الباحثان داخل الأوساط المهنية على جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من مخاطر الأعمال المالية والمتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية بسبب قضية مُمارسات الإدارة المتعلقة بالغش في القوائم المالية.
- عدم وجود معيار مُحاسبي مصري يعكس دور المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في الحد من مخاطر الأعمال المالية والمتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية في بيئة الأعمال المصرية والذي يُمثل دافعًا آخر لهذا البحث.

ب- الأهمية العملية:-

- تقديم معلومات للقائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة تُساعدهم في بناء وتطوير المعايير اللازمة لتفعيل دور المراجعة الداخلية والأنشطة الحديثة لها في الحد من مخاطر الأعمال المالية والمتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.
- يمُكن أن تُساعد نتائج البحث في تعميق فهم المسؤولين والمنشآت بضرورة مُراعاة العوامل المحددة للدور الفعال للمُراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في الحد من مخاطر الأعمال المالية.
- توفير دليل تطبيقي على ضرورة تفعيل دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الأعمال المالية والمتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية في بيئة الأعمال المصرية.

ويُمكن بلورة أهم دوافع البحث في تضيق فجوة البحث الأكاديمي في هذا المجال, خاصة في ظل قلة الدراسات المحاسبية التي تربط بين المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة ومخاطر الأعمال المالية, بالإضافة إلى إيجاد دليل على العلاقة محل البحث من خلال التطبيق على المنشآت المقيدة في البورصة المصرية.

٥- منهج وأسلوب البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي في مراجعة الأدب المحاسبي المتعلق بالمراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة بهدف الاستفادة منه في صياغة الإطار النظري للبحث, والمنهج الاستنباطي لاستكشاف طبيعة العلاقة بين المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة ومخاطر الأعمال المالية, كما قام الباحثان بدراسة تطبيقية باستخدام أسلوب تحليل المحتوى في فحص القوائم والتقارير السنوية لعينة من المنشآت المقيدة بالبورصة المصرية, وذلك بغرض تطوير نماذج قياس أثر المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة ومخاطر الأعمال المالية واختبار فرض البحث.

٦- خطة البحث:

انطلاقًا من أهمية البحث وتحقيقًا لأهدافه والإجابة على تساؤلاته البحثية, سوف يتم استكمال البحث على النحو الآتي:

١/٦ الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث.
٢/٦ العلاقة بين المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة ومخاطر الأعمال المالية والمتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية
٣/٦ الدراسة التطبيقية.
٤/٦ تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض.
٥/٦ النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

١/٦ الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث:

يعرض الباحثان في هذا الجزء بعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها، والمرتبطة بموضوع البحث, للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج، والاستفادة منها في استكمال جوانب البحث في هذا الموضوع, وبما يحقق التواصل والتكامل بين الدراسات البحثية في هذا المجال, وذلك علي النحو الآتي:

١/١/٦- استقراء الدراسات السابقة:

استهدفت دراسة علي (٢٠١٩) دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في تفعيل أدوات التحليل الاستراتيجي للتكلفة في المنشآت الصناعية المصرية؛ لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها: دراسة مدى قدرة المراجع الداخلي على القيام بمراجعة تطبيق أسلوب تحليل سلسلة القيمة وتأثير ذلك على تفعيل أدوات التحليل الاستراتيجي للتكلفة بالمنشأة، وتحليل مدى قدرة المراجع الداخلي على القيام بمراجعة تطبيق أسلوب تحليل الموقف الاستراتيجي للتكلفة وتأثير ذلك على تفعيل أدوات التحليل الاستراتيجي للتكلفة بالمنشأة، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف فقد تم إعداد قائمة استبيان لمجموعة من المتغيرات، وقد استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية المتعارف عليها في سبيل تقدير معنوية هذه المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لقيام المراجع الداخلي على أساس المخاطر بمراجعة تطبيقات تحليل سلسلة القيمة، ومراجعة تطبيقات مسببات التكلفة، والموقف الاستراتيجي للتكلفة.

في حين اختبرت دراسة Kalpesh & Saurabh (2019) أثر التحول الرقمي على وظيفة المراجعة الداخلية من خلال التركيز على العناصر التي يؤثر فيها التحول الرقمي من العنصر البشري، البيانات، البرامج والتطبيقات (البرمجيات)، وتوصلت الدراسة إلى أن المنشآت تحتاج إلى مُسايرة التغيرات المحيطة من أجل الاستمرار والبقاء وتحسين جودة الخدمات المقدمة لإرضاء العملاء مع وجود دور فعال لأنشطة المراجعة الداخلية، وكذلك وجود الإدارة الرقمية يساعد المراجعة الداخلية على التطور والوصول لأعلى مستويات الكفاءة والفعالية في الأداء، من خلال تحسين إدارة المخاطر وتحقيق مستوى من الدقة مع خفض أخطاء العنصر البشري.

بينما هدفت دراسة Carcello et al., (2020) إلى فحص ما إذا كانت المراجعة الداخلية تضيف قيمة للمنشأة وتُساعد على تقليل المخاطر؛ حيث قامت الدراسة بمقارنة التغيرات في المخاطر بين شركات الأعمال التي تم مراجعتها من خلال المراجعة الداخلية بالمنشآت الأخرى المماثلة التي لم يتم مُراجعتها بواسطة المراجعة الداخلية داخل المنشآت، مما يسمح

بالاحتفاظ بالتغيرات المستمرة في مخاطر المنشآت والفترة الزمنية لها، بناء على تقييمات رؤساء المنشآت التي تم مراجعتها والمنشآت التي لم يتم مراجعتها، وتوصلت الدراسة إلى أن مديري المنشآت التي تم مُراجعتها بواسطة المراجعة الداخلية يرون انخفاضًا كبيرًا في المخاطر؛ وزيادة أكبر في الأداء مقارنة بمديري المنشآت التي لم يتم مراجعتها بواسطة المراجعة الداخلية؛ وأن المنشآت التي خضعت لمراجعة ضمان الجودة ترتبط بانخفاض أكبر في المخاطر وتحسين الأداء العام عن غيرها من المنشآت التي لم تخضع لتلك المراجعة، وأن المراجعة الداخلية يمُكنها إضافة قيمة كبيرة للمنشآت بشكل كامل.

وتناولت دراسة الزيني (٢٠٢٠) تحليل آليات إطار **CoBit-5** لتحسين جودة المراجعة الداخلية، من خلال التعرف على أحدث الطرق لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتجنب المعوقات التي تحول دون التنفيذ في المنشآت، ودور إطار CoBit-5 في عمليات أمن المعلومات وإدارة المخاطر، واختبار تأثير آلية عملية المراجعة الداخلية على تحسين جودة عمليات المنشآت، وإضافة قيمة لها في بيئة الأعمال المصرية، والتعرف على تأثير تحسين عملية المراجعة الداخلية، وتوصلت الدراسة إلى أن إطار **CoBit-5** يحقق الأهداف المطلوبة من خلال دمج مجالي (الحوكمة والإدارة معًا) لتطوير تكنولوجيا المعلومات من أجل خدمة المنشأة، وأن آليات تنفيذ إطار **CoBit-5** عن طريق تقييم ومراقبة الممارسات بما يُساعد في صنع القرار في الوقت المناسب، كما تقوم آلية المراجعة الداخلية بمراجعة تفصيلية لجميع القوائم والمصادر؛ لجمع الأدلة، مما يوفر ضمانات موثوقة بشأن فعالية الرقابة.

وأيضًا تناولت دراسة ميلود (٢٠٢٠) دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر الأعمال المالية بشكل عام، وفي شركات الاتصالات العامة في ليبيا بشكل خاص، وذلك من خلال التعرف على الإطار العام لإدارة المخاطر، وكذلك المراجعة الداخلية على أساس إدارة المخاطر، واعتمدت في منهجيتها على إجراء دراسة ميدانية تم من خلالها توزيع ٧٤ استمارة استبيان على مديري وموظفي إدارة المراجعة الداخلية، ومديري وموظفي الإدارة المالية بشركات الاتصالات الليبية العامة، وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب توافر المقومات العلمية والعملية لدى المراجعين الداخليين الحاليين، والتي تؤهلهم للقيام بمهام مراجعة وإدارة مخاطر الأعمال المالية في شركات الاتصالات الليبية العامة، وتتمثل هذه المقومات في الحصول على أحدث الإصدارات العلمية الحديثة المتعلقة بالمراجعة الداخلية، كما توصلت إلى استقلال المراجع الداخلي، وكذلك قيام إدارة المراجعة الداخلية بإجراء مسح شامل لجميع أنواع المخاطر التي من المتوقع أن تواجهها المنشأة.

في حين هدفت دراسة Lois et al., (2021) إلى أن تنفيذ المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر يتجاوز القيود المفروضة على عمليات مراجعة الامتثال والفعالية التشغيلية وموثوقية المعلومات المالية، وذلك لأنها تتطلب فهمًا أكبر للعمليات من أجل تلبية توقعات أصحاب المصلحة، من خلال تحديد المخاطر الكامنة، والتي تهدد الأهداف الاستراتيجية وتقييمها في الوقت المناسب، وتسمح بتقديم ضمانات فيما يتعلق بكفاءة وفعالية إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية، وتقديم آراء في الوقت المناسب حول المخاطر إلى الإدارة العليا، تُساعد في إضافة قيمة إلى الأعمال، وقد توصلت الدراسة إلى أن التخصيص الفعال لموارد المراجعة الداخلية، والذي يزيد من القيمة المضافة لوظيفة المراجعة الداخلية من خلال رفع مستوى جودة أعمال المراجعة، وتحسين الأداء التشغيلي، وتحسين جودة البيانات المجمعة، وإجراء عدد أقل من عمليات المراجعة، وأن التركيز على مخاطر تكنولوجيا المعلومات يوفر للمنشآت تغطية أكبر ضد المخاطر والمساهمة في استدامة المنشآت وتنميتها على المدى الطويل.

بينما سعت دراسة أبو جبل (٢٠٢١) (*) إلى تحليل طبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، وإضافة قيمة للمنشأة؛ للحد من تحديات جائحة كورونا بالمنشآت المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال تقديم إطار نظري يتناول عرض وتحليل الدراسات السابقة، والآثار الحالية والمحتملة لجائحة كورونا على كل من المنشآت المصرية وبيئة وأنشطة المراجعة الداخلية، في ضوء الإصدارات المهنية ووسائل التغلب عليها، وانعكاسات تطوير بيئة وأنشطة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وإضافة قيمة للمنشأة للحد من تحديات جائحة كورونا بالمنشآت المقيدة بالبورصة المصرية. وخلصت الدراسة إلى تنوع المهام التي تقوم بها المراجعة الداخلية داخل المنشآت خلال الآونة الأخيرة؛ حيث لم تعد تنحصر مهامها في فحص العمليات المالية والمحاسبية، بل أصبحت أداة للرقابة المالية والإدارية والاستراتيجية الشاملة، على المراجعين الداخليين إعادة تحديد الأولويات في التطبيق أو التأجيل في التنفيذ الذي يحدث داخل المنشآت، بسبب عدم وجود العناصر التي تخضع للمراجعة نتيجة إغلاق مواقع المنشآت، اتجاه مدير إدارة المراجعة الداخلية إلى التركيز على أن يقدم الدعم الاستشاري والنصح للإدارة عن التغيرات المؤقتة التي تحدث في عمليات وأنشطة المنشأة ومُحيط العمل، وأهمية التحول الرقمي والعمل عن بُعد، والاستفادة من التكنولوجيا المتاحة للمراجعين الداخليين، ازدادت مهام نظام الرقابة الداخلية بحيث أصبح على المراجع الداخلي تقييم أمور جديدة لم تكن موجودة من قبل، مثل تقييم موثوقية الشبكات، عمليات الحاسب، آلية تخزين البيانات، ومدى إمكانية اتخاذ القرار بناء على هذه المعلومات.

وفي ذات السياق سعت دراسة Kzykeyeva (2022) إلى تحديد الاتجاهات الأكثر أهمية للمراجعة الداخلية؛ لتحسين جودتها وضمان إدارة المخاطر بشكل فعال ومستدام للمنشآت، من خلال منهجية استبيان موجه إلى رؤساء المنشآت، وتوصلت الدراسة إلى نتائج، منها: تحقيق النجاح في إدارة المخاطر للمنشآت، وانخفاض مستوى تأهيل المراجعين الداخليين في مهنة المراجعة، وأن معظم إدارات المراجعة الداخلية لا تلتزم بالمعايير المهنية الدولية المتعلقة بجودة عمليات المراجعة الداخلية، وأن المراجعين الداخليين لديهم فرص متعددة لتطوير أو تفعيل وظائف المراجعة الداخلية، من أجل معالجة قضايا مخاطر المنشآت بكفاءة، من خلال تنفيذ البرامج المبتكرة للمراجعة الداخلية وتحليل البيانات والنمذجة التنبؤية.

في حين بحثت دراسة Ismail et al., (2022) في التحقق من العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وبين فعالية عملية إدارة المخاطر المؤسسية بالمنشآت المقيدة ببورصة ماليزيا خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٥، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الاستثمار في وظيفة المراجعة الداخلية يرتبط بشكل كبير بإدارة المخاطر المؤسسية، إلا أن الدراسة لم تجد أي ارتباط بين ترتيب مصادر وظائف المراجعة الداخلية (أي يتم إجراء وظيفة المراجعة الداخلية داخليًا، أو الاستعانة بجهات خارجية) وبين فعالية إدارة المخاطر المؤسسية للمنشآت المقيدة ببورصة ماليزيا.

(*) لم تتناول منهجية هذه الدارسة جانبًا ميدانيًا أو تطبيقيا، بينما اقتصر تناولها على إطار نظري لعرض وتحليل الدراسات السابقة، والآثار الحالية، والمحتملة على الشركات المصرية.

وأيضًا بحثت دراسة الكندرى وآخرين (٢٠٢٢) في تحليل أثر مدخل المراجعة الداخلية على أساس المخاطر على جودة المراجعة، ولقد تم إعداد دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المراجعة على أساس المخاطر تُساعد في تقديم تقارير المراجعة الأكثر موثوقية ودقة، مقارنة بالمراجعة التقليدية المتعارف عليها، وأن أهمية وفعالية تنفيذ عملية المراجعة على أساس المخاطر، والتي تتطلب أن يقوم المراجع بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من قبل المنشآت أثناء عملية التنفيذ، إضافة إلى القيام بقياس مستوى كفاية رأس المال لدى المنشآت، خلال تنفيذ عملية المراجعة إلى جانب تأكد المراجع من وجود إجراءات لقياس المخاطر التشغيلية أثناء تنفيذ عملية المراجعة.

بينما سعت دراسة Putra (2022) إلى مراجعة انتقادية للأدبيات التي تدرس وتحلل كيف تؤثر المراجعة الداخلية في منعا لاحتيال وإدارة المخاطر، وكيف يعمل نظام الإبلاغ عن المخالفات وتحليلات البيانات الضخمة [*] على منع سلوك الجرائم المالية، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى صياغة استراتيجية محددة لإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية ونظام الإبلاغ عن المخالفات وتحليلات البيانات الضخمة؛ للكشف المبكر عن الاحتيال ومنع سلوك الجرائم المالية في إندونيسيا، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في وجود تقنية لتحليلات البيانات الضخمة لها دور إيجابي في منع الاحتيال، كما أن وجود التكنولوجيا الرقمية، مثل: تقنيات البيانات الضخمة والحوسبة السحابية[**] سوف يغير طريقة قياس الأصول عما كان يتم في الماضي، وأن استخدام التكنولوجيا الرقمية لقياس الأصول يقلل احتمالية حدوث الاحتيال.

كما هدفت دراسة Ali et al., (2022) إلى دراسة تقنيات الذكاء الاصطناعي وأنشطة المراجعة الداخلية، وتحديد مخاطر الذكاء الاصطناعي والفرص والتحديات الجديدة لتقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها في وظائف المراجعة الداخلية والاستشارات، باستخدام استبيان مُنظم؛ حيث تم توزيع ١٠٠ نسخة من الاستبيان على عينة من المراجعين والمحاسبين وأعضاء هيئة التدريس، وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي عند مستوى ثقة ٩٥%، وقد توصلتإلى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تعمل على تحسين أنشطة المراجعة الداخلية.

بينما استهدفت دراسة إبراهيم وآخرين (٢٠٢٣) دور آليات الحوكمة في دعم جودة المراجعة الداخلية في إطار الدور الوسيط لآليات الحد من المخاطر، وذلك من خلال دراسة حالة ميدانية بالتطبيق على الأطراف ذات الصلة بقطاع الاتصالات، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في توفير الدليل الميداني على تواجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لآليات الحوكمة على جودة المراجعة الداخلية، سواء في حالة تواجد المتغير الوسيط أو غيابه، كما توصلت إلى ضرورة الاهتمام بتصميم آليات فعالة لمواجهة المخاطر، وخاصة الآليات التي تقوم بقياس وتقييم تلك المخاطر، إضافة إلى توفر آفاق بحثية مستقبلية ذات صلة، والتي في

---

[*] **البيانات الضخمة Big Data**: هى مجموعة من البيانات ذات حجم كبير، ولا يُمكن معالجتها بالطرق التقليدية، وتتطلب قدرًا من المعالجة السريعة وتقنيات حديثة لمعالجتها وتحليلها، كما تشكل البيانات الضخمة مجالاً هندسيًا يوفر مجموعة من الأدوات والتقنيات التي تُستخدم في تخزين ومعالجة البيانات التي تفوق في حجمها قدرات وإمكانيات الطرق والأدوات التقليدية في وقت قياسي. يراجع في ذلك (عبدالحليم وآخرون، ٢٠٢٤: ٨).

[**] **الحوسبة السحابيةCloud Computing**: هى التكنولوجيا التي تعتمد على نقل المعالجة ومساحة التخزين الخاصة بالأجهزة إلى ما يُسمى بالسحابية، والتي هي جهاز خادم يتم الوصول إليه عن طريق الإنترنت، وبهذا تتحول برامج تكنولوجيا المعلومات من منتجات إلى خدمات، وتعتمد البنية التحتية للحوسبة السحابية على مراكز متطورة، حيث تقدم مساحات تخزين وبعض البرامج كخدمات للمستخدمين، يراجع في ذلك: (سمرة والقرنشاوي، ٢٠٢٢: ٥٠٦).

مقدمتها التحول من منهجية ميدانية إلى منهجية تطبيقية تستند على التقارير المالية وتقارير الحوكمة، وتوصلت الدراسة كذلك إلى الدور المُعدل لآليات الحد من المخاطر في مجال العلاقة بين آليات الحوكمة وبين جودة المراجعة الداخلية.

كما استهدفت دراسة عبدالعال (٢٠٢٣) التحقق من مدى تأثير المراجعة الداخلية على حماية المستثمرين في ضوء التوكيد المهني لاستدامة المنشآت كمتغير وسيط، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على أخذ عينة من شركات المؤشر تتكون من ٢٤منشأة من إجمالي٣٠ منشأة موزعة على ١٠قطاعات وذلك بناءً على توافر المعلومات والتقارير خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين المراجعة الداخلية وبين التوكيد المهني لاستدامة المنشآت، وجود علاقة ارتباط طردية بين المراجعة الداخلية وبين حماية المستثمرين؛ وجود علاقة ارتباط طردية بين التوكيد المهني لتقارير الاستدامة وبين حماية المستثمرين، وجود تأثير إيجابي للمراجعة الداخلية على مستوى حماية المستثمرين، وجود تأثير إيجابي للتوكيد المهني لاستدامة المنشآت على مستوى حماية المستثمرين، وجود تأثير إيجابي للمراجعة الداخلية على المهني لاستدامة المنشآت، وجود تأثير إيجابي للمراجعة الداخلية على حماية المستثمرين في ضوء التوكيد المهني لاستدامة المنشآت، فضلاً عن وجود فروق جوهرية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول مستوى حماية المستثمرين.

وأيضًا استهدفت دراسة زلط والزيني (٢٠٢٣) تحليل الأثر التفاعلي للإفصاح عن المعلومات المستقبلية وآليات حوكمة المنشآت في ظل مخاطر الأعمال المالية على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بالتطبيق على عدد (٨٥) منشأة من المنشآت المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، موزعة على (١٤) قطاع بإجمالي عدد مشاهدات بلغ (٢٢٥) مشاهدة، خلال الفترة من عام (٢٠١٨- ٢٠٢٠)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين المنشآت فيما يتعلق بمستوى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية، ويرجع سبب هذا التباين إلى الاختلاف من منشأة لأخرى، وليس من قطاع لقطاع؛ حيث إن لكل منشأة خصائص تميزها عن المنشأة الأخرى، مثل الحجم، والعمر، والربحية، ودرجة الرفع المالي ومدى الالتزام بآليات حوكمة المنشآت، وكذلك أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية في ضوء مخاطر الأعمال المالية وبين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، وكذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وبين الحد من مخاطر الأعمال المالية بعد إدخال المتغير التفاعلي للإفصاح عن المعلومات المستقبلية والالتزام بآليات حوكمة المنشآت في ظل مخاطر الأعمال المالية، من ناحية متغير المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى، كما توصلت إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لكل من الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وجودة آليات حوكمة المنشآت، في ظل مخاطر الأعمال المالية على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

وفي ذات السياق أيضًا استهدفت دراسة برعي وآخرين (٢٠٢٤) تحليل أثر المراجعة الداخلية، المبنية على المخاطر، على تحسين أداء الموظفين والأداء المالي للمنشآت، وقت الأزمات والكوارث بالتطبيق على المنشآت المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وذلك من خلال قائمة استبيان تم توزيعها على عينة بلغت ١٠٥ مفردة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في وجود وعي وإدراك بدور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لدى عينة

الدراسة، وقبول فرض الدراسة، والذي ينص على وجود علاقة ارتباط إيجابي بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وبين تحسين أداء الموظفين بالمنشآت.

بينما تناولت دراسة رضوان وآخرين (٢٠٢٤) تقديم إطار مقترح؛ لتحسين فعالية المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل نظام إدارة المخاطر، من خلال استخدام أساليب التحليل الاستراتيجي القائمة على تحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية؛ لتوفير خدمات التأكيد على تنفيذ عمليات إدارة المخاطر، وتقييم كفاءة وفعالية أنشطتها، وفحص طرق الاستجابة للمخاطر التي تواجهها والتقرير عنها، وتقديم خدمات استشارية تتضمن مساعدة المستويات الإدارية المختلفة على عملية تحديد وتحليل وتقييم المخاطر وتدريبها، واختيار طرق الاستجابة لتلك المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى أن أساليب التحليل الاستراتيجي تُساهم في تطوير منهج المراجعة الداخلية القائم على تقديم نصائح، بناءً على فحص بيانات تاريخية، اتباع منهج مبني على إجراء مراجعة تنبؤية (مانعة) تُركز على الأحداث المستقبلية قبل حدوثها، بالإضافة للمراجعة التاريخية (الاستكشافية)، وتوصلت كذلك إلى الانتقال من مُمارسة أنشطة المراجعة الداخلية على المستوى التنفيذي إلى ممارسة هذه الأنشطة على المستوى الاستراتيجي، وأيضًا الاعتماد على نتائج المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة؛ لتعزيز رؤية ورسالة المنشأة وتحقيق أهدافها واستراتيجيتها.

في حين استهدفت دراسة Gouda & Shahen (2024) محاولة التعرف على دور تفعيل برامج المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر تغيرات سعر الصرف للعملات الأجنبية؛ من خلال تحديد أهم العوامل التي تؤدى إليها، وآليات مواجهتها والمحاسبة عن الآثار المالية الناتجة عنها بالقوائم والتقارير المالية، وذلك بالتطبيق على المنشآت المقيدة بالبورصة المصرية من خلال توزيع ٢٥٠ قائمة استقصاء على مسئولي الإدارة العليا، والإدارة المالية، والمراجعين، والأكاديميين في البيئة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المُسْتَقْصَي منهم بشأن العوامل التي تؤثر في تغيرات سعر الصرف وبين المخاطر الناتجة عنه، كما يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن دور تفعيل برامج المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر تغيرات سعر الصرف.

وأيضًا استهدفت دراسة أبو النور (٢٠٢٤) اختبار أثر استخدام النظم الخبيرة كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي على تحسين جودة أداء المراجع الداخلي في ظل مخاطر تغيرات سعر الصرف، وقد تم تطبيق الدراسة داخل جمهورية مصر العربية، على عينة تكونت من ١٢٠ مفردة من الأكاديميين، المراجعين، والمحاسبين، من خلال توزيع استمارة استقصاء لتقصى آرائهم فيما يتعلق بالدراسة، خلال عام ٢٠٢٤، ولقد توصلت الدراسة إلى أهمية تطبيق النظم الخبيرة في المنشآت، مما يعمل على اختصار الوقت والجهد، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام النظم الخبيرة على تحسين أداء المراجع الداخلي في المنشأة مما يتيح له كمًّا هائلاً من البيانات، وقت الحاجة إليها، تساعده على تخطيط عملية المراجعة الداخلية، وأيضًا وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام النظم الخبيرة على أداء المراجع الداخلي في ظل مخاطر تغيرات سعر الصرف؛ حيث تساعده في سرعة تتبع التغيرات الحادثة في سعر الصرف وتحليلها، وتقييم مختلف العمليات المتعلقة بإدارة المخاطر، وتقديم التوصيات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية وإدخال التحسينات المطلوبة، وحفظ كل ذلك في قاعدة بيانات يتم الرجوع إليها اذا تتطلب الأمر بكل سهولة من خلال النظم الخبيرة.

كما سعت دراسة الرشيدي وآخرين (٢٠٢٤) إلى قياس دور تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية، والتي تتعلق باعتبارات خطة المراجعة وعناصر استمراريتها بكفاءة وفعالية،

والكشف عن مجالات الفحص المختلفة، والوقوف على التحديات والمخاطر التي تقترن بآليات تنفيذها، والتحقق من وجود استراتيجيات وسياسات فعالة لإدارتها، مع بيان انعكاسات ذلك على الحد من مخاطر تغيرات أسعار الصرف بالبيئة الكويتية، وتم استخدام استمارة تم توزيعها على عينة شملت (١٩٠)، كما استخدمت الدراسة تحليل الانحدار البسيط لقياس دور تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، وتوصلت الدراسة إلى أن بينت نتائج نموذج الانحدار، وأن المتغير المستقل (أنشطة المراجعة الداخلية) يفسر (٥٨,٦%) من التغير الكلي في المتغير التابع (تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية)، وباقي النسبة يرجع ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان المفروض إدراجها ضمن النموذج، ووجود تأثير معنوي على المتغير التابع (تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية)، حيث بلغت قيمة "T" (١٤,٧٢٦)، وذلك عند مستوى معنوي أقل من (٠,٠١).

وأيضًا سعت دراسة محروس وآخرين (٢٠٢٤) إلى معرفة واختبار دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، وأثر ذلك على جودة التقارير المالية، في ظل التحول الرقمي، وتصميم إطار مقترح لتلك العلاقة، وتحقيقًا لهدف الدراسة، وسعيًا لاختبار فروض الدراسة، تم إجراء دراسة تطبيقية على المنشآت المقيدة بالبورصة المصرية، في الفترة من عام٢٠١٥م إلى عام ٢٠١٩ م، وبلغ حجم العينة التي انطبقت شروط الدراسة عليها عدد ١٩منشأة، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي للمراجعة الداخلية على تقييم وإدارة المخاطر، في ظل التحول؛ نتيجة عدم الاستقلال الحقيقي للمراجعة الداخلية عند أداء مهامها ومنحها الاستقلال الظاهري فقط، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إيجابية بين التحول الرقمي وإدارة ذلك إلى الاعتماد الكامل على التكنولوجيا وزيادة المخاطر المرتبطة بها، فضلا عن وجود علاقة معنوية إيجابية بين خصائص المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية في ظل التحول الرقمي، ووجود علاقة معنوية إيجابية بين التحول الرقمي وبين جودة التقارير المالية، وأن التحول الرقمي والاعتماد على التطبيقات التكنولوجية يزيد من الثقة والاعتماد على تلك التقارير ويقلل من الأخطاء الواردة بها.

وأخيرا وفي ذات السياق سعت دراسة أحمد ورشاد (٢٠٢٥) إلى بيان أثر المراجعة الداخلية على إدارة المخاطر في منظمات الأعمال من خلال دراسة وتحليل علاقة المراجعة الداخلية بإدارة المخاطر، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على إجراء دراسة ميدانية من خلال توزيع استمارة استبيان لأفراد عينة الدراسة من مراجع داخلي، ومديري إدارة المخاطر، مدير إدارة المراجعة الداخلية بالمنشآت المصرية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة طردية قوية ومعنوية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، ووجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول العلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر في منظمات الأعمال، ووجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر على المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر في منظمات الأعمال، وأخيرًا أن العلاقة بين المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر لها تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية على المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر في منشآت الأعمال.

٢/١/٦ مناقشة وتحليل الدراسات السابقة:

في ضوء دراسة وتحليل الباحثين للدراسات السابقة, يُمكن الإشارة إلى بعض الدلالات وما تتميز به البحث الحالي وذلك على النحو الآتي:

- هناك دراسات سابقة تناولت مخاطر الأعمال المالية بل وضمتها في محفظة واحدة بقصد عدم إغفال أي منها ولكنها لم توضح كيفية التعامل مع هذه المخاطر والحد منها, ولم تتعرض لتفعيل دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الأعمال المالية باعتبارها جزءًا من الرقابة الداخلية للمنشأة.
- اتفقت معظم الدراسات السابقة على أن نطاق عمل المراجعة الداخلية قد اتسع بشكل كبير لتشمل مُراجعة الأداء التشغيلي ومُراجعة الانتاجية والكفاءة والفعالية والمراجعة البيئية ومُراجعة الجودة والأيزو, وأصبحت إدارة المراجعة الداخلية من الإدارات التي تحقق قيمة مُضافة من خلال ما تُقدمه من خدمات وما توفره من استشارات, وأنَّ مهام المراجع الداخلي قد زادت تبعًا لذلك بحيث تضمنت مهامًا إضافية في تحسين فعالية الحد من مخاطر الأعمال المالية ونظم الرقابة الداخلية والحوكمة, مما يُحتم إعادة النظر في مسئوليات المراجع الداخلي.
- تناولت معظم الدراسات أهمية دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الأعمال المالية وذلك لأغراض المراجعة الخارجية, ولم تتطرق هذه الدراسات إلى تفعيل دور المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في الحد من مخاطر الأعمال المالية من (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية).
- ركزت بعض الدراسات السابقة على أن المعلومات المحاسبية أصبحت عرضة للعديد من المخاطر التي تُهدد صحة وموثوقية ومصداقية وسرية وتكامل ومدى إتاحة وملاءمة تلك المعلومات المحاسبية, لذلك نادت بضرورة امتداد نطاق عمل المراجعة الداخلية إلى مُراجعة متطلبات تحقيق الجودة وتقييم مدي كفاءة وفعالية الوسائل الرقابية ولابُد من مُشاركة المراجعين الداخليين في عملية تطوير وتفعيل النظم المحاسبية الفورية، بالإضافة إلى عدم الفهم الكامل للمخاطر الرئيسية الناشئة عن استخدام الأعمال للحد من هذه المخاطر في ضوء مبادئ الحوكمة يتطلب ضرورة تحسين وتطوير أداء المراجعة الداخلية في بيئة الأعمال, فضلًا عن أن الآليات الداخلية لحوكمة المنشآت وخاصة مجلس الإدارة, ولجنة المراجعة تؤدي دورًا هامًا في تطبيق وفعالية الحد من مخاطر الأعمال المالية.
- يُعد هذا البحث امتدادًا واستكمالًا للأدبيات المحاسبية التي تناولت قضية دور المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في الحد من مخاطر الأعمال المالية، ويأمل الباحثان أن تُساعد نتائجه على توضيح المنافع الناجمة عن تفعيل دور المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في الحد من مخاطر الأعمال المالية ، وذلك بالتطبيق على عينة من المنشآت المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.

٣/١/٦ تطوير فروض البحث:

تأسيسًا على ما سبق وفي ضوء الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث وتحقيقًا لهدف البحث وسعيًا نحو التغلب على مشكلة البحث, يُمكن صياغة واختبار الفرض الرئيس التالي:

- لا يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة علي مخاطر الأعمال المالية.

٢/٦ العلاقة بين المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في الحد من مخاطر الأعمال المالية والمتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية:

تُمارس المراجعة الداخلية دورًا مهمًا في تحديد المخاطر وكذلك تعمل على تحديد المجالات الرئيسية التي من شأنها تحسين عمليات إدارة المخاطر، وتتطلب المعايير المهنية من وظيفة المراجعة الداخلية تحديد وتحلل المخاطر وتقييم فعالية عملية إدارة المخاطر والتي يُمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنشآت، كما أن المراجعين الداخليين يُضيفون قيمة إلى المنشآت من خلال توفير ضمانات بأن للمخاطر التي تتعرض لها تم تفهمها وإدارتها بشكل صحيح ويتطلب الالتزام التنظيمي القوي لإدارة تطوير ثقافة على أساس المخاطر داخل المنشآت(Grassa et al.,2020: 5).

وأكد معهد المراجعين الداخليين (IIA) أن الدور الرئيس لأنشطة المراجعة الداخلية هو تقديم تأكيد موضوعي إلى الإدارة عن فعالية أنشطة إدارة المخاطر وأنها تدار بطريقة مناسبة ونظم الرقابة الداخلية تعمل بفعالية، ويتمثل دور المراجعة الداخلية في تقديم النصائح والاستشارات لتحسين إدارة المخاطر والرقابة عليها وتؤدي أيضا المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة دورًا هاماً في الكشف ومنع الغش الذي يمثل التحدي الأكبر في أداء المنشآت من خلال تحديد الطرق التي تم بها السرقة أو الخسارة وتحديد ما إذا كان يُمكن للإجراءات الرقابية القائمة إدارة فعالة للمخاطر وذلك لمنع المخالفات المالية والإدارية لمستوى مقبول منها (شحاته، ٢٠٢٠: ٥٦٥-٥٦٨).

وتشتمل المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة على المحاسبة والتقييم المستقل والمستمر لأنشطة المنشآت وذلك لحماية الأصول وضمان كفاءة تشغيل جميع الأنشطة، كما أن نطاق للمراجعة الداخلية ويشمل اعتبارات عديدة مثل كفاءة العمليات والاعتماد على معايير إعداد التقارير المالية للجهات الحكومية، من أجل الردع والتحقيق في الغش وحماية المال العام ومواجهة المخاطر وضمان الامتثال للقوانين والأنظمة القائمة (جاب الله،٢٠٢١: ٥٨٠-٥٨٢).

كما تشارك المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة بصورة أساسية في إدارة المخاطر للمنشآت من خلال إبلاغ الإدارة العليا أن المخاطر الهامة والتي تُؤثر على أهداف وعمليات المنشآت، ويؤكد البعض على ضرورة تطوير المراجعة الداخلية واتساعها لتشمل ممارسات جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل مراجعة تصنيف المخاطر وإعطاء ضمانات بشأن إدارة المخاطر والتقرير عنها، كما يُمكن للمراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة أن تشارك في جميع المراحل الاستراتيجية في عملية إدارة المخاطر بداية من التأكد على أن المخاطر المترتبة على الأحداث السلبية قد تم تحديدها بدقة، وثم التأكد على أن المخاطر قدتم تقييمها باستخدام الأساليب الكمية المناسبة، وانتهاءً إلى إبداء الرأي عن أن المخاطر العالية قد تم تدنيتها إلى أدنى حد مُمكن، وثم الرقابة على المخاطر التي تم تدنيتها وتقييمها وتقييم عملية التقرير عن المخاطر، ثم إيصال المعلومات في الوقت المناسب للإدارة بما يُمكنها من ترشيد قراراتها وأحكامها. (الصائغ وحربي، ٢٠٢٢: ٢٩٥).

اتجهت دراسة Grassa et al., (2020: 5) إلى تحديد المجالات الرئيسية التي من شأنها تحسين عمليات إدارة المخاطر، وتتطلب المعايير المهنية من المراجعة الداخلية تحديد

وتحليل المخاطر وتقييم فعالية عملية إدارة المخاطر، والتي يُمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنشآت، كما أن المراجعين الداخليين يُضيفون قيمة إلى المنشآت من خلال توفير ضمانات بأن المخاطر التي تتعرض لها تم تفهمها وإدارتها بشكل صحيح، ويتطلب الالتزام التنظيمي القوي لإدارة تطوير ثقافة على أساس المخاطر داخل المنشآت، بينما أكد معهد المراجعين الداخليين (IIA) أن الدور الرئيس لأنشطة المراجعة الداخلية هو تقديم تأكيد موضوعي إلى الإدارة عن فعالية أنشطة إدارة المخاطر وأنها تدار بطريقة مناسبة، ونظم الرقابة الداخلية تعمل بفعالية، ويتمثل دور المراجعة الداخلية في تقديم النصائح والاستشارات لتحسين إدارة المخاطر والرقابة عليها، وتؤدي أيضًا المراجعة الداخلية دورًا هامًا في الكشف ومنع الغش الذي يمثل التحدي الأكبر في أداء المنشآت من خلال تحديد الطرق التي تم بها السرقة أو الخسارة وتحديد ما إذا كان هناك إمكانية للإجراءات الرقابية القائمة الإدارة الفعالة للمخاطر وذلك لمنع المخالفات المالية والإدارية لمستوى مقبول منها (شحاته، ٢٠٢٠: ٧١٥-٧١٧)، في حين تناولت دراسة (جاب الله، ٢٠٢١: ٥٨٠-٥٨٢) المراجعة الداخلية على المحاسبة والتقييم المستقل والمستمر لأنشطة المنشآت، وذلك لحماية الأصول وضمان كفاءة تشغيل جميع الأنشطة، وكما أن نطاق المراجعة الداخلية يشمل اعتبارات عديدة، مثل كفاءة العمليات والاعتماد على معايير إعداد التقارير المالية للجهات الحكومية من أجل الردع والتحقيق في الغش وحماية المال العام ومواجهة المخاطر وضمان الامتثال للقوانين والأنظمة القائمة.

وبذلك فإن الاتجاه في الإدارة الحالية يستهدف زيادة التركيز على المراجعة والرقابة لأداء قوائم المركز المالي على أساس الاستحقاق المحاسبي والمساءلة عن النتائج، ولقد ترتب على ذلك الحاجة إلى أنماط جديدة من المراجعة الداخلية ويجب أن تذهب إلى ما وراء مراجعة الالتزام والتشريعات والقوانين إلى تقييم فعالية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في أداء تلك المنشآت (أبو جبل، ٢٠٢١: ١٨-١٩).

كما تشارك المراجعة الداخلية بصورة أساسية في إدارة المخاطر للمنشآت من خلال إبلاغ الإدارة العليا أن المخاطر الهامة تُؤثر على أهداف وعمليات المنشآت، ويؤكد البعض على ضرورة تطوير المراجعة الداخلية واتساعها لتشمل ممارسات جديدة لم تكن موجودة من قبل، مثل مراجعة تصنيف المخاطر وإعطاء ضمانات بشأن إدارة المخاطر والتقرير عنها، كما أشارت دراسة سمرة والقرنشاوي (٢٠٢٢: ٥٠٢-٥٠٥) إلى وجود تأثير معنوي بين اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية Cloud Computing ودور إدارة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المؤسسية, في حين توصلت دراسة محروس وآخرين، (٢٠٢٤: ١٤-١٨) إلى وجود تأثير معنوي للمراجعة الداخلية على تقييم وإدارة المخاطر بشرط الاستقلال الحقيقي للمراجعة الداخلية عند أداء مهامها.

مما سبق يستنتج الباحثان أن معظم الدراسات اتجهت إلى وجود علاقة سالبة بين المراجعة الداخلية ومخاطر الأعمال المالية، فكلما كانت المراجعة الداخلية تؤدي دورها بشكل فعال تم إدارة مخاطر الأعمال المالية بالمنشأة وتقديم الاستجابات الملائمة للوصول إلى الحد المقبول؛ حيث ينبغي تحديد متطلبات القيام بأداء مهمة المراجعة الداخلية كالتالي:

- التخطيط لعملية المراجعة وتحديد المهام المكلف بها المراجع ووضع الأهداف المطلوبة، ثم وضع إطار عام لعمل المراجعة يشمل خطة تفصيلية للعمل المكلف به المراجع الداخلي وتوزيع المهام المطلوبة على فريق العمل، وذلك وفقًا لمعيار المراجعة المصري رقم ٣٠٠.
- الحصول على أدلة المراجعة الداخلية من خلال المعلومات التي يستخدمها المراجع الداخلي للوصول إلى الاستنتاجات التي تمكنه من إبداء الرأي في التقارير والقوائم

المالية، وهو ما يؤدي بالتبعية إلى تخفيض المخاطر وإمكانية تقديم المشورة المطلوبة من أجل إدارة تلك المخاطر وتدنيتها إلى الحدود والمستويات المقبولة.

- رقابة الجودة لمراجعة البيانات والمعلومات والتقارير والقوائم المالية، ومن ثم تقديم الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية بشأن تقييم إطار إدارة المخاطر والتقرير عنها، ومدى ملاءمة أوجه الاستجابة والمواجهة لها.

١/٢/٦ الفرق بين مدخل المراجعة الداخلية التقليدي والمراجعة الداخلية على أساس المخاطر:

يمكن القول بأنه حال التحول من المدخل التقليدي إلى مدخل المراجعة على أساس المخاطر التحول (راضي، ٢٠١٧، ٣-٥):

- من الدورية إلى الاستمرارية.
- من السلبية إلى الإيجابية.
- من رد الفعل إلى المبادرة.
- من الاعتماد على التكلفة إلى أساس القيمة.
- من التركيز على الالتزام إلى التركيز على المخاطر.

ويمكن توضيح ذلك من خلال عقد مقارنة بينهما كالتالي:

جدول رقم (١) المقارنة بين مدخل المراجعة الداخلية التقليدي والمراجعة الداخلية على أساس المخاطر

وجه المقارنة	المراجعة الداخلية التقليدية	المراجعة الداخلية على أساس المخاطر
مجتمع المراجعة	أساسه النواحي المالية، ويشتمل أيضًا الالتزام بالسياسات والقوانين والتشريعات والإجراءات.	كل أنشطة المنشأة.
هدف المراجعة	التأكد من أدوات الرقابة الداخلية والعمل على تحسين كفاءتها.	تقديم رأي عن مدى ما تم إدارته من المخاطر إلى المستويات المقبولة.
الخطة السنوية	خطة دورية وليس من الضروري أن تعتمد على مستويات الخطر.	توجه مباشرة نحو المخاطر المهمة.
أنواع المراجعة	تميز بين المراجعة المالية ومراجعة الالتزام والمراجعة التشغيلية ومراجعة نظم المعلومات.	تميز فقط بين مراجعة المشروع والعمليات المستمرة.
اشتراك أطراف المنشأة	أقل ما يمكن، فقد يتم التحقق من خطة المراجعة مع التدخل في نهاية عملية المراجعة للموافقة على النقاط التي تم التوصل إليها.	الاشتراك في جميع مراحل التخطيط والمراجعة حيث أنهم مسئولون عن المخاطر وعن تقديم التأكيد لأصحاب المصلحة.
خطة فريق العمل	خطة واحدة يقوم بها فريق واحد أو أكثر.	عدة عمليات مراجعة يقوم بها فريق واحد أو أكثر وقد تكون في نفس الوقت.
الخطة الزمنية	يسهل وضعها؛ حيث إنه تم تنفيذها من قبل.	يصعب وضعها؛ حيث قد تكون أول مرة أو أن النظم تم تغييرها.
العمل الميداني	يعتمد على وجود مجموعة من برامج العمل، والتي قد لا يكون لها هدف واضح ولكن مجرد اختبارات	التأكد من أن المنشأة قامت بتحديد كل المخاطر وتم السيطرة عليها.

وجه المقارنة	المراجعة الداخلية التقليدية	المراجعة الداخلية على أساس المخاطر
	تم تنفيذها.	
الاختبار	التأكد من تشغيل أدوات الرقابة الداخلية، ولكنها قد لا تعمل حسب ترتيب الأهمية وقد تكون موجهة مباشرة نحو اكتشاف الأخطاء حتى لو كانت غير مهمة.	نفس الاختبارات المستخدمة ولكن تهدف إلى التأكد من أن أدوات الرقابة الداخلية المهمة تعمل كما يجب، كما أن التغيرات تؤكد على إجراء الاختبارات بالاعتماد على الأهمية النسبية لمخاطر المنشأة.
التقرير	التأكد من أن أدوات الرقابة الداخلية تعمل، ويتم التقرير عن الأماكن التي لا تعمل بها.	تقديم رأي الإدارة عما تم إدارته من المخاطر إلى المستويات المقبولة من الخطر والتقرير عما هو خلاف ذلك.
التوصيات	يتم تقديم التوصيات اللازمة لتصحيح نقاط الضعف الموجودة.	لا يتم تقديم توصيات؛ حيث إن الإدارة هى المسئولة عن تحديد أدوات الرقابة المطلوبة، ولكن أي توصيات يتم تقديمها تعتبر جزءًا من الخدمات الاستشارية.
التقرير السنوي لمجلس الإدارة	التأكد من أن خطة المراجعة تم إنجازها وإلقاء الضوء على أدوات الرقابة التي لا تعمل، ولكن لا تعطي أي مؤشرات عن مقدار المخاطر التي تم معالجتها.	تقديم رأي عن مدى ما تم إدارته من المخاطر إلى المستوى المقبول من الخطر، كما توفر مؤشرات عن مقدار المخاطر التي تم معالجتها.
فريق العمل	تعتمد على محاسبين ومراجعين داخليين فقط.	فريق ذو خبرة للعمل مع الإدارة العليا وقد يكونون متخصصين في مجالات أخرى بخلاف المحاسبة والمراجعة.

المصدر: إعداد الباحثان

وفي ضوء ذلك يري الباحثان واستنادًا لما سبق أنه ينبغي تحول دور المراجع الداخلي من الفحص والتقرير إلى دوره الانتقادي بمنهج سليم ودوري وبشكل ديناميكي لمواجهة أي تغيرات؛ وذلك لتقديم الدور التوكيدي والاستشاري للمراجعة الداخلية.

٢/٢/٦ دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وفقًا لمعايير معهد المراجعين الداخليين:

نظرًا إلى أن الهدف من تدخل إدارة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر هو توفير ضمان موضوعي للإدارة العليا بشأن فعالية إدارة المخاطر، ويكون ذلك من خلال تقييم مدى فعالية إدارة المخاطر، بالإضافة إلى دعم عملية إدارتها لمساعدة الإدارة العليا على تحقيق أهداف المنشآت

(IIA, 2020: 17-20)، ويمكن توضيح دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر المنشآت من خلال الشكل رقم التالي:

شكل (١) يوضح دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر المنشآت – إعداد الباحثان

قام معهد المراجعين الداخليين بأمريكا IIA بالتعاون مع معهد المراجعين الداخليين بإنجلترا، وإيرلندا IIA-UK بإصدار بيان لإيضاح دور المراجعة الداخلية في أنشطة إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ككل، وذلك طبقًا لمستوى مسئولية إدارة المراجعة الداخلية؛ حيث أشار إلى المراجعة الداخلية من خلال دورها التأكيدي والاستشاري والأدوار المحظورة، حيث تُساهم وبشكل فعال في إدارة المخاطر (IIA, 2020: 19)، ويمكن توضيح تلك الأدوار فيما يلي:

- ويُمثل الدور التأكيدي من الشكل السابق المهام الأساسية للمراجعين الداخليين؛ حيث تعد أهم أدوار المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المؤسسية؛ نظرًا إلى أنها تقدم ضمانات معقولة بشأن عمليات إدارة المخاطر، وتقييمها بشكل صحيح، والإبلاغ عن المخاطر الرئيسية، وكذلك مراجعة إدارة المخاطر الرئيسية، وقد أكد معهد المراجعين الداخليين (٢٠٢٠) على أنه كلما زاد الاتجاه نحو الدور التأكيدي من مهام المراجعين الداخليين في إدارة المخاطر المؤسسية، يجب تطبيق مستوى أعلى من الضمانات لضمان استقلالية وموضوعية المراجعين الداخليين بالمنشأة.
- وتُمثل الأدوار المحظورة من الشكل السابق، وفقا لإصدار معهد المراجعين الداخليين لعام ٢٠٢٠بأنها المهام التي لا يجب أن تتدخل إدارة المراجعة الداخلية في تحديد الرغبة في المخاطرة، وفرض عمليات إدارة المخاطر، واتخاذ القرارات بشأن المخاطر وتنفيذها والمساءلة عن عمليات إدارة المخاطر، والتأكيد على أن تلك الأدوار هي مسئولية إدارة المخاطر وغيرها، وليست من مسئوليات إدارة المراجعة الداخلية.
- ويُمثل الدور الاستشاري من الشكل السابق المهام المتعلقة بالدور الاستشاري لإدارة المراجعة الداخلية، والذي يشتمل على تسهيل عمليات تحديد المخاطر وغيرها من المهام، كما أنه في حالة تعدد أنواع المخاطر التي تتعرض لها المنشأة فهنا يجب أن تقوم

إدارة المراجعة الداخلية بتقديم خدمات الضمان كبديل للخدمات الاستشارية، لأنها تمثل قيمة أكبر للمنشأة (IIA, 2020: 25).

ومما سبق عرضه يُمكن للباحثان تناول المحددات المقترحة لتحسين قياس جودة أنشطة المراجعة الداخلية بالمنشآت كمدخل للحد من المخاطر:

تناولت دراسة كل من محمد (٢٠٢٤: ٧٥)، شحاته (٢٠٢١: ١١٥٣) أهم محددات جودة أنشطة المراجعة الداخلية دون أن تتطرق بشكل كافٍ لإجراءات تحسينها، ويحاول الباحثان استنادًا لهذه الدراسات عرض بعض الإجراءات، والتي قد تُساهم في تحسين محددات قياس جودة أنشطة المراجعة الداخلية للحد من المخاطر وكيفية إدارتها وتحسين قياس جودتها داخل المنشآت، وذلك على النحو التالي:

أولاً: محددات قياس الجودة المرتبطة بفريق عمل المراجعة الداخلية

١- **التأهيل العلمي والمهني:** الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة كحد أدنى للعمل كمراجع داخلي مع أهمية الحصول على شهادات مهنية، مثل: شهادة المراجع الداخلي أو شهادة زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) وشهادة مراجع داخليCIA، ومراجع داخلي قانونيCIA.

٢- **التدريب المستمر:** التدريب من خلال حضور المؤتمرات، وورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة لتنمية المقدرة المهنية للمراجع الداخلي وإكسابه الخبرات النظرية والعملية واطلاعه على التطور في معايير وإجراءات المراجعة الداخلية، كما يجب أن يكون التدريب في إطار خطة سنوية للوقوف على المهارات التي يجب أن يتسم بها المراجع الداخلي في ضوء ما تواجه المنشأة من مستجدات.

٣- **الخبرة**: تُعد الخبرة شكلاً من أشكال التدريب؛ لذا يُمكن تحسينها من خلال توفير الدورات التدريبية المتخصصة للمراجع الداخلي.

٤- **الموضوعية**: عدم الاشتراك في أي نشاط أو علاقة قد يضعف من تقييمه غير المتحيز خاصة الأنشطة أو العلاقات التي تتعارض مع مصالح المنشأة، وكذلك البعد عن الأهواء والميول الشخصية، والإفصاح عن الحقائق الهامة التي يؤدي عدم الإفصاح عنها إلى إضرار بمصالح المنشأة.

ثانيًا: محددات قياس الجودة المرتبطة بإدارة المراجعة الداخلية

١- **الاستقلالية:** تبعية إدارة المراجعة الداخلية من الناحية التنظيمية لمجلس الإدارة، وتبعيتها من الناحية الفنية للجنة المراجعة من خلال رفع التقارير والتشاور معها في الأمور الفنية بالمنشأة والبعد عن مراجعة الأنشطة التي قد شاركت في إعدادها، أو التعاقد الخارجي مع شركات المراجعة للحصول على خدمات المراجعة الداخلية Out-Sourcing.

٢- **دليل المراجعة الداخلية:** وضع الدليل في ضوء معايير المراجعة الداخلية المتعارف عليها، بحيث يشمل إجراءات عملها وتنفيذها وكيفية إعداد ورفع التقارير ومسئوليات فريق المراجعة.

٣- **جودة أداء عمل المراجعة الداخلية:** التخطيط لعملية المراجعة الداخلية، وتوثيق أوراق العمل، وجمع الأدلة الكافية والالتزام بمعايير الأداء وبذل العناية المهنية الواجبة.

ثالثًا: محددات قياس الجودة المرتبطة بدعم الإدارة العليا في المنشأة

١- **الدعم اللوجستي لإدارة المراجعة الداخلية:** توفير الدعم المالي لتنفيذ المهام المطلوبة من إدارة المراجعة الداخلية، وتوفير العدد الكافي من المراجعين الداخليين في ضوء حجم العمل بالمنشأة.

رابعًا: محددات قياس الجودة المرتبطة بتقييم أداء أنشطة المراجعة الداخلية:

١- **التقييم الدوري لأداء أنشطة المراجعة الداخلية:** استخدام القياس المتوازن للأداء في تقييم الجوانب المختلفة لأنشطة المراجعة الداخلية؛ فالبعد المالي سيظهر التدفق النقدي من أنشطة المراجعة الداخلية ومقدار التخفيض في تكاليف أداء الأنشطة، كما يظهر بعد التعلم درجة خبرة فريق المراجعة الداخلية، وما حصلوا عليه من دورات تدريبية في حين يظهر بعد العملاء درجة رضا الإدارة العليا ولجنة المراجعة عن أنشطة المراجعة الداخلية، بينما يظهر بعد العمليات الداخلية درجة الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومدى التحسن في جودتها وإدارة المخاطر.

٣/٢/٦ مخاطر الأعمال المالية والعوامل المسببة لها, وأساليب قياسها:

مما لا شك فيه أن كثرة التحديات التي تواجه منشآت الأعمال على اختلاف أنواعها في الوقت الراهن تعرض منشآت الأعمال للعديد من مخاطر الأعمال المالية، وقد استتبع ذلك ضرورة التصدي لهذه المخاطر قبل أن تزداد وتؤثر على قدرة المنشآت في تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية وعلى قدرتها على البقاء والاستمرار في مزاولة نشاطها؛ ونظراً لكثرة مخاطر الأعمال المالية وتنوعها واتساع نطاقها لتشمل قطاعًا كبيرًا من المنشآت في الوقت الحالي فقد ازدادت أهمية علم إدارة مخاطر الأعمال المالية يومًا بعد يوم، ولذلك فقد تعددت المفاهيم لإدارة مخاطر الأعمال المالية، ومن خلال استقراء العديد من الدراسات والإصدارات المهنية في هذا المجال لكل من (ميلود، ٢٠٢٠: ١٨٢-٢٠٢؛ Bhuiyan, BorhanUddin, 2020: 439؛ Chang., Li-Min, 2020: 5؛ Cio Bu, Stela, 2022: 24-25)، فقد تم التوصل إلى ما يلي:

- أن مخاطر الأعمال المالية تُعد عملية نظامية لتصميم وتنفيذ ومتابعة الأنشطة اللازمة؛ لتحديد وترتيب وتحليل المخاطر، ثم تقديم الاستجابات المناسبة، واختيار أفضلها، ثم تنفيذها بهدف إدارة هذه المخاطر.
- أن مخاطر الأعمال المالية عملية إدارية تتكون من تخطيط وتحليل وتقييم ووضع استراتيجيات؛ لتقليل الخسائر الناتجة عن الأحداث المحتملة إلى أدني مستوى ممكن.
- تُعد مخاطر الأعمال المالية علمًا وفنًا لإدارة المخاطر التي قد تواجهها المنشأة من خلال تجنبها أو الحد من تأثيرها باستخدام الطرق والأساليب العلمية، وبالاعتماد على المتخصصين، وفي ظل توافر قاعدة بيانات متكاملة ونظم اتصال فعالة ونظام رقابة داخلي كفء، وذلك من أجل التقليل بقدر الإمكان من الآثار السلبية لمخاطر الأعمال المالية إلى أدني درجة ممكنة، وتعظيم الآثار الإيجابية لمخاطر الأعمال المالية إلى أعلى درجة ممكنة.

ومما سبق يتضح للباحثان مفهوم إدارة المخاطر، والتي تمثلت في تحديد المخاطر التي تواجه المنشأة ثم تقرير هذه المخاطر وتحليلها لتحديد الاستجابة المناسبة لإدارة هذه المخاطر ومواجهتها مع اختيار أفضل الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب، ويمكن التوضيح أيضًا من خلال الشكل التالي:

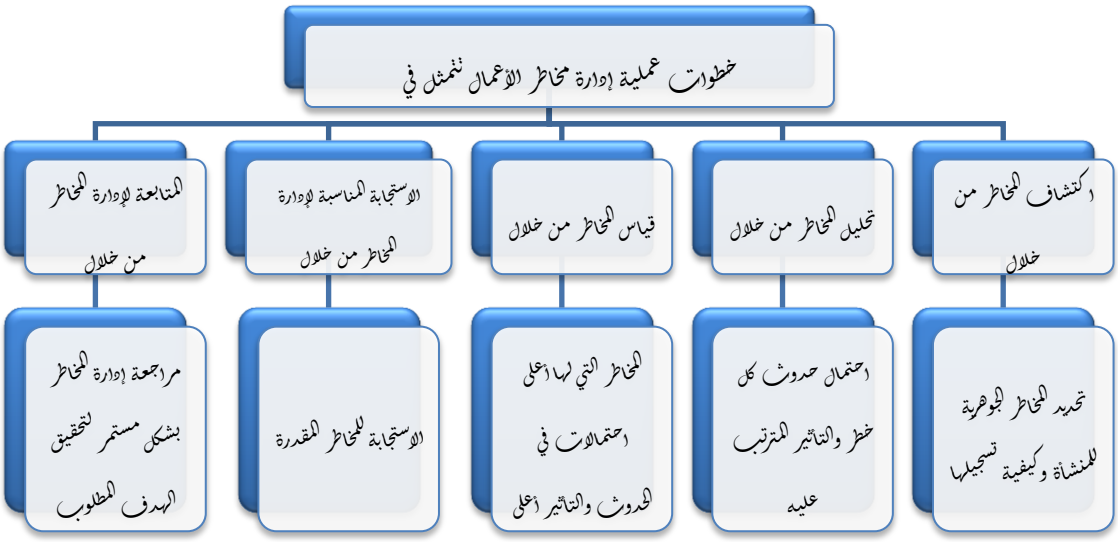

شكل (٢) يوضح خطوات عملية إدارة مخاطر الأعمال المالية –إعداد الباحثان

١/٣/٢/٦ أنواع مخاطر الأعمال المالية:

تعددت وتنوعت مخاطر الأعمال المالية (*) داخل منشآت الأعمال، والتي اتسع حجمها وتعددت فروعها، مما جعلها محفوفة بالمخاطر المالية باعتبارها أحد أبرز مخاطر الأعمال المالية، وتحقيقًا لما تتناوله الدراسة من مخاطر الأعمال المالية، والتي تتمثل في:

(*) **مخاطر الأعمال**: هى المخاطر التي تُعبر عن فشل المنشآت في تحقيق أهدافها واستراتيجياتها بشكل فعال نتيجة للظروف الداخلية والخارجية، وتتعدد أنواع مخاطر الأعمال ومن أهمها:

- **المخاطر الاستراتيجية (Strategic Risks):** وتعني المخاطر التي تنشأ عندما لا تعمل المنشأة وفقاً لنموذج أو خطة أعمالها، لأن ذلك يُقلل من فعالية استراتيجية المنشأة مع مرور الوقت وتعني الصعوبة في تحقيق أهدافها (Aldi, R., B, 2020: 7-8).
- **مخاطر الامتثال (Compliance Risks):** وتظهر مخاطر الامتثال بصفة أساسية في الصناعات والقطاعات ذات القوانين الصارمة جداً أو الرقابة المرتفعة، كما تظهر عندما تفشل علامة تجارية ما في فهم المتطلبات القانونية الفردية في الدولة التي تعمل فيها، وفي تلك الحالة، تخاطر العلامة التجارية بأن تصبح غير ممتثلة بقوانين التوزيع (Almaleeh, 2021: 13-15).
- **المخاطر التشغيلية (Opertional Risks):** وتنشأ المخاطر التشغيلية داخل المنشأة نفسها خاصة عندما تفشل العمليات اليومية في المنشأة في تحقيق الأداء المطلوب منها (Abdulai, L., 2021: 10).
- **مخاطر السمعة (Reputational Risks)**: هى المخاطر التي تنشأ كلما تعرضت سمعة المنشأة لسوء، سواء بسبب حدث معين ناتج عن مخاطر أعمال سابقة، أو لأي سبب أخر، وتتعرض المنشأة لخطر فقدان العملاء واهتزاز الولاء لعلامتها التجارية، ولا يمكن تجنب مخاطر الأعمال بشكل كامل لأنها غير متوقعة، ولكن يوجد العديد من الاستراتيجيات التي تستخدمها المنشآت للتخفيف من تأثير جميع أنواع مخاطر الأعمال (Kadhim, et al., 2022: 169).
- **مخاطر مالية Financial Risks**: وهى المخاطر التي تواجهها المنشآت بسبب التدفق المالي داخلها وخارجها مما ينتج عنه خسارة مالية مفاجئة، وعلى سبيل المثال يمكن أن تظهر المخاطر المالية نتيجًة لفقدان المنشآت أكبر عميل لها أو أن هذا العميل قام بتأخير الدفع لأي سبب من الأسباب(Pratt, 2023: 102).
- **مخاطر تنافسية Competitive Risks**: وهى المخاطر التي تنتج عن البيئة التنافسية في الصناعة على سبيل المثال يمكن أن تظهر المخاطر التنافسية بسبب فقدان العملاء نتيجًة لتعاملهم مع منشأة أخرى، وبالتالي يجب على المنشآت دراسة المنافسة لها ووضع خطط استراتيجية تساعدها في الاحتفاظ بعملائها وزيادة أعدادهم(Pratt, 2023: 103).

مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الصرف للعملات الأجنبية، دون التعرض لغيرها من المخاطر، إلا بالقدر الذي يخدم الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مخاطر الائتمان:

١- مفهوم مخاطر الائتمان:

تُعرف لجنة بازلII "مخاطر الائتمان" على أنها مخاطر تعثر الطرف المقابل بما ينتج عنه عدم قدرة أو رغبة العميل في الوفاء بالتزاماته في الأجل المحدد، كما تعدها من المخاطر الرئيسة في معظم عمليات المنشآت، إذ إن معظم الأصول المكونة لمحافظ المنشآت تتعرض لهذا الخطر، ويلزم أن يتضمن تقييم المنشأة للعميل مقدرة الطرف المقابل (المدين) على الوفاء بأصل الدين والفائدة من خلال مقدرته على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية، وبنظرة واسعة للضمانات والمستقبل الاقتصادي للقطاع الصناعي الذي يعمل به الطرف المقابل.(البنك المركزي، ٢٠٢٣).

بينما أشار Bhattacharya et al., (2020: 3-4) إلى أن مخاطر الائتمان تمثل مخاطر الخسارة من فشل السداد للمقترض أو عدم الوفاء بالتزامات الدين في الوقت المطلوب، بناءً على جدول السداد المتفق عليه، فضلاً عن أن مخاطر الائتمان لا ترتبط بقيمة رأس المال فقط، وإنما يُمكن الإشارة إليها بأنها التقلبات المتوقعة في قيمة صافي الربح ورأس المال للمنشآت، أو المنشآت بسبب التأخر في سداد الديون وعدم سدادها من قبل العملاء، ويتفق Duong and Huong, (2022: 34-36) مع وجهة النظر هذه؛ حيث يرى أن مخاطر الائتمان تتعلق بالفشل في سداد الفوائد أو أصل الدين في الوقت المحدد طبقا لعقد الائتمان؛ حيث إن التأجيل في الدفع في حد ذاته يعتبر أحد درجات مخاطر الائتمان وفي أسوء الحالات تكون مخاطر الائتمان عبارة عن الفشل التام في الدفع، ويرى Bhattacharya et al, (2020: 8-9); Calzadilla, et al., (2023: 4-8) أن الخسارة Expected Loss المتوقعة لا تشكل مخاطر ائتمان إذا لم يكن هناك عدم يقين، بحيث إن المستويات المتوقعة تساوي الخسائر الفعلية - وغالبا لا يحدث ذلك في الواقع العملي - حيث ينظر إلى الخسارة المتوقعة فيتلك الحالة على أنها تكلفة متوقعة يجب أخذها في الاعتبار عند تسعير القروض، بينما تكونUnexpected Loss الخسارة غير المتوقعة هى الجوهر الحقيقي لمخاطر الائتمان.

ويمكن للباحثان مما سبق تسليط الضوء على مجموعة من الملامح الأساسية لمنح الائتمان، والتي تتمثل في: الثقة وتعكس درجة المخاطرة المقبولة، ومبلغ الائتمان، ويمثل حجم الموارد القابلة للتوظيف لدى المنشأة ومدى ملاءمة العميل وقدرته على السداد، والغرض من الائتمان، والذي يتمثل في تمويل الأنشطة الاستثمارية أو الجارية، فترة الائتمان وتحدد بفترة السداد على دفعات أو دفعة واحدة، والضمانات التي تضمن للبنك استرداد القروض وتكلفتها، وأخيرًا تكلفة الائتمان، والتي تتمثل في سعر الفائدة والمصاريف والعمولات.

ثانيًا: مخاطر السيولة:

١- مخاطر السيولة (المفهوم– المسببات – الأنواع):

تُعرف السيولة بأنها هى "قدرة المنشأة على تمويل الزيادات في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، دون تكبد خسائر غير مقبولة، لذا فإن أي خلل في قدرة المنشأة على الوفاء بتلك الالتزامات يعرضها لما يعرف بمخاطر السيولة؛ حيث تُشير تلك المخاطر إلى عدم القدرة على تمويل الأصول وسداد التزاماتها عند استحقاقها (Ghenimi et al, 2020: 70;

Apaloo & Consult, 2022: 3-5) وفينفس السياق عرف Capulli (2018: 80) مخاطر السيولة بأنها مخاطر فقدان الإيرادات المتوقعة التي يواجهها المستثمرون نتيجة للسحب المفرط والمبكر من قبل المودعين.

وعلى نحو آخر يعرف تمراز وآخرين (٢٠٢٠: ٤٧٤) مخاطر السيولة على "أنها مخاطر الفشل في شراء أو بيع الأصول بسعر السوق عند الحاجة"، حيث يتبنى ذلك التعريف تصنيف مخاطر السيولة إلى فئتين: تمويل مخاطر السيولة، ومخاطر سيولة السوق، فبينما تحدث مخاطر سيولة السوق نتيجة عدم قدرة المنشآت على بيع أصولها غير السائلة بسعر السوق في غضون مهلة قصيرة، فإن تمويل مخاطر السيولة يشير إلى عدم قدرة المنشآت على تغطية احتياجات السيولة لمقدمي الأموال، ويعرفها زايد وآخرين (٢٠٢٣: ١٠٥٢-١٠٥٥) بأنها هي "المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة المنشأة على تمويل أي زيادة في الاصول أو مقابلة الالتزامات عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة"، أو وجود قيود على قيام المنشأة بالتصرف في بعض الأصول المملوكة لها، أو إمكانية القيام بذلك ولكن بأسعار نقل بشكل كبير بالشكل الذي ينتج عنه تكبد خسائر رأسمالية"، ويمكن للباحثان عرض معادلة حساب نسبة السيولة السريعة وأهميتها بالنسبة لمنشآت الأعمال، وذلك على النحو التالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة – المخزن}}{\text{الالتزامات الحالية}}$$

مع الأخذ في الاعتبار عدم أخذ أي أصول طويلة الأجل أو التزامات طويلة الأجل، وذلك لصعوبة تحويلها إلى نقدية.

وعند قياس مخاطر السيولة يراعى أنه كلما كانت النسبة أفضل زادت السيولة للمنشأة، ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية (Nguyen, Dang, 2023: 197-201):

$$\textbf{أ- نسبة التداول} = \frac{\textbf{الأصول المتداولة}}{\textbf{الالتزامات المتداولة}}$$

$$\textbf{ب- نسبة السيولة السريعة} = \frac{\textbf{(النقد وما يعادله + الأوراق المالية القابلة للتداول + الحسابات المدنية)}}{\textbf{الالتزامات المتداولة}}$$

في حين أن الدراسة الحالية (التطبيقية) اعتمدت المعادلة التالية في حساب خطر السيولة، وذلك وفقًا لما يقاس داخل القوائم المالية ووفقًا لما قام الباحثان بالفعل بتطبيقه في دراسته التطبيقية الحالية؛ حيث إن:

$$\textbf{خطر السيولة} = \frac{\textbf{القيمة الدفترية للالتزامات المالية في تاريخ إعداد القوائم المالية}}{\textbf{إجمالي الأصول}}$$

وفي نفس السياق أشار Basel Committee on Banking supervision, September, (2019) إلى أن مخاطر السيولة يُمكن أن تنشأ من مصادر مختلفة؛ حيث قد تنشأ تلك المخاطر إما من جانب الالتزامات أو من جانب الأصول أومن البنود خارج قائمة

المركز المالي، أو مزيج بينهم(Al-Shahaden et al., 2022: 8-9)، وفى ضوء ذلك تتمثل أهم الأسباب التي يُمكن أن تؤدي إلى أحدث مخاطر السيولة في الآتي:

- قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الالتزامات، على سبيل المثال عندما يقوم المودعون بسحب إيداعاتهم فورًا وبشكل مفاجئ مما يتطلب من المنشأة توفير أموال إضافية من خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض الأصول المقابلة لعمليات السحب المفاجئ.
- قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الأصول، على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة.
- قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب البنود خارج الميزانية، على سبيل المثال عندما يتم السحب بصورة أكبر عن المقدر من الحدود الائتمانية السابق الموافقة عليها من قبل المنشأة مما يتطلب أن تقترض المنشأة أموالاً إضافية.

بينما أشار منصور، (٢٠١٨: ٤٠١) إلى أن مخاطر السيولة ترجع إلى العديد من الأسباب، منها: ضعف تخطيط السيولة، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الاصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق، وكذلك سوء توزيع الأصول على الاستعمالات بدرجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة في تسيلها، وكذلك التحول المفاجئ إلى بعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية، والأزمات الحادة التي تنشا في أسواق المال، وينعكس ذلك على تعرض المنشأة لأحد أنواع مخاطر السيولة الثلاث: مخاطر السيولة التمويلية، ومخاطر السيولة السوقية، ومخاطر السيولة العرضية، ويتفق ذلك مع نفس تقسيم المنشأة المركزي لأنواع مخاطر السيولة (البنك المركزي، ٢٠٢٣)، وهى على النحو الآتي:

- **مخاطر السيولة التمويلية**: تنشأ عندما تكون المنشأة غير قادر على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة، سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة ودون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للبنك.
- **مخاطر السيولة السوقية**: تنشأ عندما يتعذر على المنشأة بيع أو رهن أحد أصولها وفقا لسعر السوق السائد نتيجة لعدم إمكانية تسييلها بالسوق (تعرف كذلك بمخاطر التصفية).
- **مخاطر السيولة العرضية**: تنشأ عن الاستخدام المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ لودائع العملاء.

ثالثًا: مخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية:

أسفرت العولمة والتجارة الدولية عن تأثير مباشر على هيكل الإنتاج والقدرة التنافسية للشركات، وتدفق الأموال، ومن ثم أثرت على نتائج أعمال المنشآت، وذلك لما لها من تأثير على مستوى الدول من خلال التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والتأثير على قيمة العملة المحلية، وبالتالي التأثير على ميزان المدفوعات (زايد وآخرون، ٢٠٢٣: ١٠٦٥-١٠٨٠)، وفي ضوء ذلك سيتناول الباحثان ما يلي:

١- مفهوم سعر صرف العملات الأجنبية:

يُعرف سعر الصرف بأنه سعر الوحدة من العملة الأجنبية، معبرًا عنها أو التي يتم قياسها بوحدات العملة المحلية بالجنيه المصري (Molele & Mukuddem, 2020: 159-161) أن سعر صرف العملات الأجنبية هو سعر الوحدة من العملة الأجنبية كالدولار مثلاً، معبرًا عنها بوحدات العملة المحلية للدولة كالجنيه المصري أو العكس، أي إنه قيمة عملة بدلالة عملة أخرى على الجانب الآخر، فقد عرفتها دراسة (Al-Hilali, 2022: 25) بأنها

قيمة عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى. ويتأثر سعر الصرف بالعديد من العوامل، مثل: الطلب والعرض، والسياسات النقدية والمالية، والأوضاع السياسية والأمنية، والتضخم والنمو الاقتصادي، وغيرها، كما يُمكن تصنيف سعر الصرف إلى سعر صرف رسمي أو سوقي أو فعلي أو مستقبلي أو ثابت أو متغير أو محدد (الرشيدي وآخرين، ٢٠٢٤: ١٦٣٨-١٦٤٢).

وفي هذا الصدد، يرى Akani, (2024: 1-3) بأن سعر الصرف هو المعدل الذي يتم به تبادل عملة واحدة بعملة أخرى. ويُنظر إلى سعر الصرف أيضًا على أنه المعدل الذي يتم به تقييم عملة دولة ما مقابل العملات الأخرى، لذلك يعتبر سعر الصرف الأكثر أهمية بين جميع العناصر التي تؤثر على تقلبات السوق، بينما يرى (Tourcehe& Cheri, 2024: 311)أن سعر الصرف يُعد رقمًا قياسيًا في سعر السوق للعملة الأجنبية بسعر العملة المحلية، أي سعر العملة المحلية بالعملة الأجنبية. وفي حالة أخرى يقال إن قيمة سعر الصرف تمثل مستوى السعر في تبادل عملة واحدة بعملات أخرى، وتستخدم في المعاملات المختلفة.

كما يُعرف سعر صرف العملات الأجنبية بأنه سعر الوحدة من العملة الأجنبية (الدولار مثلاً)، والتي يتم قياسها بوحدات العملة المحلية للدولة (الجنيه المصري أو العكس)، أي أنه قيمة عملة بدلالة عملة أخرى (Molel & Mukuddem- Petersen, 2020: 165-166).

وقد مرت أنظمة صرف العملات الأجنبية بعدة مراحل تاريخية مختلفة من حيث تقلبات أسعارها فيما بينها (محمود، ٢٠٢٣: ١١٠٣؛ Belghitar, et al., 2021: 402)، وذلك على النحو التالي:

- **نظام سعر الصرف الثابت (قاعدة الذهب)**:حيث يتميز هذا النظام بالثبات في الأسعار، حيث يسمح هذا النظام بتقلب أسعار الصرف في حدود ضيقة محكومة بالداخل والخارج من خلال الذهب، ويتم تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.
- **نظام سعر الصرف الحر**: حيث تتميز أسعار العملات الأجنبية، وفقاً لهذا النظام بالتقلب المرتبط بالعرض والطلب مع تدخل السلطات النقدية للدولة عند الضرورة؛ حيث تدخل مشترية أو بائعة باستخدام ما لديها من احتياطيات النقد الأجنبي أو الذهب حفاظًا على الاقتصاد المحلي والمؤسسات المالية في الدولة من الانهيار.
- **نظام الرقابة على أسعار الصرف**: تخضع أسعار صرف العملات الأجنبية؛ وفقاً لهذا النظام للرقابة الكاملة من الدولة، ويتميز هذا النظام بمجموعة من الخصائص، منها عدم السماح بحرية تحويل العملة المحلية إلى العملات الأجنبية، إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
- **نظام استقرار أسعار الصرف**: ويعرف هذا النظام بنظام "بريتونوودز"، والذي تم استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، ووفقاً لهذا النظام لا تكون أسعار الصرف ثابتة كما في نظام قاعدة الذهب ولا تتمتع بحرية كما في النظام الحر، بل تخضع لرقابة مستمرة.

٢- مزايا وعيوب نظام أسعار صرف العملات الأجنبية من منظور محاسبي:

أدى تباطؤ العديد من اقتصاديات الدول الكبرى في الفترة الماضية إلى مزيج من ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، واضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن، بالإضافة إلى تقلبات الأسواق المالية في الدول الناشئة، مما أدى إلى ضغوط تضخمية أثرت على اقتصاديات الكثير من الدول، ومنها اقتصاد جمهورية مصر العربية، كما أن الحرب بين روسيا وأوكرانيا أدت إلى انخفاض تدفقات النقد الأجنبي من السياحة وكذلك من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما ترتب عليه ارتفاع الأسعار بصفة عامة. تلك الزيادة في

الأسعار العالمية شكلت ضغطاً إضافيًا على العملة المحلية (الجنيه المصري)، مما استوجب تدخل المنشأة المركزي المصري برفع سعر الفائدة على الجنيه المصري وتحريك سعر الصرف خلال شهر مارس ٢٠٢٢، وقد نتج عن هذا التحريك انخفاض في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال تلك الفترة بنسبة تجاوزت (١٨)، مما ترتب عليه تأثر المنشآت التي لديها أرصدة التزامات كبيرة بالعملة الأجنبية، سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل بخسائر كبيرة نتيجة إعادة ترجمة هذه الأرصدة، وفقا لسعر الصرف بعد تحريكه. وقد انعكست تلك الخسائر بشكل كبير على نتائج أعمال تلك المنشآت بقائمة الدخل (قائمة الأرباح أو الخسائر، وأثرت على الأداء المالي لتلك المنشآت (مجلس الوزراء، ٢٠٢٢).

أدى ذلك إلى ضرورة الحاجة إلى إصدار هذا، ملحق رقم (ب)، للمعيار المحاسبي المصري رقم (١٣) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المعدل ٢٠١٥، وذلك لوضع معالجة محاسبية خاصة اختبارية، يُمكن من خلالها التعامل مع الآثار المترتبة على تحريك سعر صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية للمنشأة التي تكون عملة التعامل لها هى الجنيه المصري. هذا ولا تُعد هذه المعالجة المحاسبية الخاصة الاختبارية الصادرة بهذا الملحق تعديلاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة السارية حالياً، فيما بعد المدى الزمني لسريان هذا الملحق (مجلس الوزراء، ٢٠٢٢).

وهناك العديد من الإيجابيات والسلبيات لنظام أسعار الصرف المستقرة (الثابتة) (Khoufi, & Kareem, 2024: 541-548)، ويمكن استعراضها من منظور محاسبي، وذلك على النحو الآتي:

في ظل نظام أسعار الصرف المستقرة تتخذ الحكومة التدابير اللازمة للحفاظ على مستوى سعر صرف العملات الأجنبية ومنعه من التقلب، ومن ثم يكون هناك استقرار في سعر الصرف الثابت، كما يقدم هذا النظام حافزًا قويًا للمراقبة والتحكم في التضخم، مع توفير الحماية ضد المضاربة على العملات الأجنبية(Belghitar, et al., 2021: 411)، بالإضافة إلى استقرار سعر وتخفيض درجة المخاطر في الاستثمار. على الجانب الآخر، فإنه في ظل نظام سعر الصرف الثابت تقدم الحكومات حوافز قوية لضمان السيطرة على سعر الصرف؛ حيث تلجأ الحكومة إلى استخدام أسعار الفائدة للسيطرة على قيمة العملة، ويترتب على ذلك صعوبة تبني أي سياسات اقتصادية محلية؛ حيث يتم السيطرة من خلال أسعار الفائدة، علاوة على ذلك، فإن نظام سعر الصرف الثابت يُعرض الاقتصاد المحلى للتأثر بأي أحداث اقتصادية خارجية، مثل ارتفاع معدل التضخم العالمي، أو أي تقلبات اقتصادية عالمية. فعدم وجود سوق حر للعملات الأجنبية يترتب عليه عدم استطاعة هذا النظام التكيف مع الصدمات الخارجية بسرعة مع عدم تحقيقه التوازن في أسعار صرف العملات الأجنبية، وهناك العديد من الإيجابيات والمزايا لنظام أسعار الصرف الحرة (Molele & Mukuddem, 2020: 170)، ومن أهما ما يلى:

- **الحماية من الأحداث الاقتصادية الخارجية**: حيث يوفر نظام سعر الصرف الحر الحماية لعملة البلد من تقلبات ومخاطر أسعار الصرف الأجنبية.
- **التصحيح الذاتي في سعر الصرف الحر للعملات الأجنبية**: بمعنى أن أسعار الصرف الحرة لا تعتمد على قرارات البنك المركزي، ولكن يتم تحديدها وفقا لقوى العرض والطلب من قبل السوق.

- **حرية الدولة في اختيار سياساتها الداخلية**: حيث يوفر نظام سعر الصرف الحر الحرية للحكومة في اختيار سياساتها الداخلية؛ حيث يسمح سعر الصرف الحر بإجراء تصحيح تلقائي لأى اختلال في ميزان المدفوعات، والذي ينشأ عن تنفيذ السياسات المحلية.

وعلى الجانب الآخر، من العيوب التي يحققها نظام أسعار صرف العملات الأجنبية (Khoufi & Kareem, 2024:558-561) ما يلي:

- **احتمالية زيادة المشاكل الاقتصادية القائمة**: إذا كانت الدولة تعاني من مشاكل اقتصادية قائمة مثل ارتفاع معدلات التضخم.
- **التقلبات الشديدة**: حيث يواجه نظام سعر الصرف الحر مشكلة عدم الاستقرار والتقلبات الشديدة على المدى الزمني القصير، بحيث لا يُمكن تفسير التقلبات قصيرة الأجل بأساسيات الاقتصاد الكلي.
- **صعوبة التنبؤ بأسعار الصرف**: عندما يكون هناك عدم استقرار أو تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، تزداد المخاطر التي يواجهها المشاركون في الأسواق المالية خاصة المستثمرين، مما يؤدي إلى صعوبة في التنبؤ بالتغيرات في أسعار الصرف لمواجهة تلك المخاطر.

بينما يتضح للباحثان في سياق ما سبق أن مفهوم مخاطر سعر الصرف بأنها المخاطر المرتبطة بعدم التأكد من التغير في قيمة العملات الأجنبية التي تحدث عند تبديل أو تحويل عملة بعملة أخرى، وأن المصدر للمخاطر يحدث فقط عندما يمتلك المستثمر أصولاً خارجية يكون مخصص لها عملات أجنبية، وعليه فإن تجنب المستثمر لمثل هذه الأصول يعني أن المستثمر قد تجنب هذا المصدر من المخاطرة (قموزه وآخرون، ٢٠٢٤: ٦٨١-٦٩٠).

بينما يرى Saidi et al., (2021: 181-183) أن مخاطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية هى تلك المخاطر الناتجة عن التغير غير المتوقع في أسعار صرف العملات الأجنبية.

وعلى الجانب الآخر، فهناك أربعة مخاطر متعلقة بأسعار سعر صرف العملات الأجنبية متمثلة في مخاطر الصفقات: مخاطر التحويل، والمخاطر الاقتصادية، ومخاطر التقلبات (محمود، ٢٠٢٣: ١١٠٥)، وذلك على النحو التالي:

- **مخاطر الصفقات**: وهى عبارة عن المخاطر الناجمة عن تكلفة المعاملات أو الحصيلة المترتبة على المعاملات عند تقويمها بالعملة المحلية، ويكون ذلك نتيجة حدوث تغيير في أسعار الصرف، وتتولد هذه المخاطر عندما توافق شركة ما على استكمال عملية مقومة بالعملة الأجنبية في تاريخ مستقبلي لاحق، وهذه المخاطر هى في الأساس مخاطر التدفقات النقدية؛ وتتمثل مخاطر الصفقات في أن الدخل النقدي من العملة المحلية قد يصبح أقل من المتوقع أو أن تصبح المدفوعات النقدية بالعملة المحلية أعلى مما كان متوقعًا.
- **مخاطر التحويل**: ويطلق عليها أحيانا بالمخاطر المحاسبية Accounting Risk، وهى تقيس التغيرات المحتملة بملكية المالكين، وقد عرفت على أنها المخاطر التي تعرض لها قيم الأصول والالتزامات والمصاريف والأرباح بالعملة الأجنبية عند تحويلها بأسعار صرف محددة إلى العملة المحلية في تاريخ مستقبلي محدد.
- **المخاطر الاقتصادية**: وتتمثل بشكل أساسي في المخاطر التي تتعرض لها القيمة الحالية للشركة الناتجة عن تحركات أسعار الصرف؛ حيث تتعلق المخاطر الاقتصادية بتأثير تغيرات أسعار الصرف على إيرادات المبيعات المحلية والصادرات ونفقات التشغيل،

وعادة ما يتم تطبيق المخاطر الاقتصادية على القيمة الحالية لعمليات التدفقات النقدية المستقبلية لشركات الأموال والمنشآت التابعة الأجنبية.

- **مخاطر التقلبات**: وتعرف بأنها المخاطر الناتجة عن التغير المتوقع في أسعار صرف العملات (Saidi, et al., 2021: 184)، وتمثل مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية درجة التقلب في أسعار صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى، وتمثل هذه المخاطر حالة من عدم التأكد حول السعر الذي من الممكن أن يتم تبادله مع العملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية مستقبلاً، وبالتالي فإن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ستؤدي إلى تقلبات أسعار السهم (Setiawanta, at al., 2020: 348-350; Osho & Fagbamila, 2022:77-78), وتقدم الأدلة التجريبية وبصفة خاصة في الأسواق الناشئة بعض الإرشادات حول القنوات التي يُمكن من خلالها أن تؤثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على ربحية المنشأة (محمود، ٢٠٢٣: ١٠٩٨-١١٠٠؛ Rashid, et al., 2021: 2678; Belghitar, et al., 2021: 409)، وتشمل هذه القنوات جانبين، هما:
- **الجانب الأول جانب المعاملات**: حيث يتأثر جانب المعاملات بمرونة الطلب السعرية، والتي تؤكد على تأثير تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال معاملات التغيرات في الأسعار النسبية وإعادة توزيع الدخل، وتأثيرها على الموردين والعملاء والمنافسين.
- **الجانب الثاني الجانب المالي**: وهو الذي تؤثر من خلاله تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة، من خلال التأثير على القوائم المالية للمنشأة وعلى أصولها والتزاماتها المقومة بالعملة الأجنبية.

ويمكن للباحثان حساب خطر أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال المعادلة التالية:

خطر أسعار صرف العملات الأجنبية	=	القيمة المعادلة بالجنيه المصري لفائض (عجز) التعرض لخطر العملة	× ١-

٢/٣/٢/٦ العوامل المسببة لمخاطر الائتمان:

أشارت بعض الدراسات منها Jilian, et al., (2020: 725-727) إلى أن أهم العوامل المسببة لحدوث مخاطر الائتمان تتمثل في التقييم السيئ لجودة وقدرة المقترض على سداد المبلغ المقترض وكذلك انخفاض القدرة على إدارة محفظة الاقتراض بشكل جيد، ويرى (منصور، ٢٠١٨: ٣٩٠) أن مخاطر الائتمان تحدث نتيجة لمجموعة من العوامل، وذلك على النحو التالي:

- **العوامل الخارجية:**

وتتمثل العوامل الخارجية في تغيرات الأوضاع الاقتصادية بشكل عام كاتجاه نحو الركود أو الكساد مثلما حدث في أزمة كورونا عام ٢٠٢٠ أو انهيار غير متوقع في أسواق المال من تغيرات في حركة السوق، مما يؤثر سلباً على الأطراف المقابلة.

- **العوامل الداخلية:**

والتي تتمثل في ضعف إدارة الائتمان والاستثمار بالمنشآت أو البنوك، وعدم توافر سياسات ائتمانية رشيدة، وعدم متابعة المخاطر وإدارتها بشكل جيد، كما أضاف الصائغ والحربي، (٢٠٢٢: ٢٩٩-٣٠٣) تقسيمًا أخر لمسببات حدوث مخاطر الائتمان، والتي يُمكن أن ترجع إلى ثلاث مسببات رئيسية تتمثل في:

- **مُسببات بسبب العميل:** وهى مُسببات تحدث بسبب العميل، سواء كان ذلك بإرادة العميل أو بدون إرادته.
- **مُسببات بسبب المنشأة (البنك):** وهى مُسببات تحدث بسبب المنشأة (المنشأة)، مثل: تدني جودة شروط الائتمان، ضعف دراسة الموقف الائتماني للعميل، نقص الكفاءة والمهارة في إدارة محافظ الائتمان.
- **مُسببات أخرى خارجية:** وهى مُسببات تكون خارجة عن إرادة المنشأة والعميل معًا مثل: الظروف السياسية والاقتصادية، وخير شاهد على ذلك أزمة فيروس Covid-19 في عام ٢٠٢٠ وما تبعها من تأثير على تعثر بعض العملاء في السداد.

وعلى نحو آخر فقد اتفقت العديد من الدراسات السابقة على سبيل المثال: (Havidz and obeng – Amponsah, 2020:1-8; Grassa and Hussainey, 2020:1-7; Mukhibad and Rohman, 2020:3-5) على أن أهم العوامل المؤثرة على مخاطر الائتمان، تتمثل في كلٍ من:

- **العوامل المرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي:** وهى تلك العوامل التي لها تأثير على مستوى الاقتصاد الكلي، مثل: معدل التضخم ومعدل البطالة، وأسعار الفائدة، ومعدل الاستهلاك المحلي والناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي، ومستويات الأسعار؛ حيث أن تلك العوامل لها تأثير كبير على مخاطر الائتمان؛ حيث تُشير تلك الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقروض المتعثرة، وكذلك علاقة إيجابية بين التضخم والبطالة وسعر الفائدة على القروض المتعثرة.
- **العوامل المرتبط بالاقتصاد الجزئي:** وهى أحد المحددات الرئيسية لمخاطر الائتمان، مثل: القدرة المؤسسية المحدودة وسياسات الائتمان غير الملائمة أو المناسبة، وأسعار الفائدة المتقلبة، وسوء الإدارة، والقوانين غير الملاءمة، وانخفاض مستويات رأس المال والسيولة، والإقراض المباشر، والترخيص الضخم للبنوك، وضعف ضمان القروض، والتراخي في تقييم الائتمان، وممارسات الإقراض السيئة، والتدخل الحكومي، وعدم كفاية الإشراف من قبل البنك المركزي.

وفى ضوء ما سبق يتضح للباحثان أنه يُمكن تعريف مخاطر الائتمان على أنها حالة من التهديد أو الشك لحدوث خسارة غير متوقعة للعمليات الائتمانية التي يمنحها البنك للعملاء بسبب انخفاض قدرة العميل جزئيًا أو كليًا على سداد الفائدة وأصل الدين، طبقا لشروط عقد الائتمان في الوقت المحدد، ويرجع ذلك إلى انخفاض قدرة العميل على السداد كليًا أو جزئيًا، إما لأسباب ترجع للعميل نفسه وعملياته التشغيلية وإخلاله بشروط استخدام الائتمان، أو لأسباب خارجة عن إرادته، مثل: الظروف السياسية والاقتصادية كارتفاع معدلات التضخم والأسعار والبطالة وغيرها من العوامل الأخرى، أو لأسباب ترجع للبنك نفسه وإفراطه في منح الائتمان بجودة منخفضة ونقص الكفاءة والمهارة في إدارة محافظ الائتمان.

٣/٣/٢/٦ أساليب قياس مخاطر الائتمان:

تقوم المنشآت عند قياس مستوى مخاطر الائتمان بدراسة الملاءة الائتمانية للعميل باتباع طريقة تصنيف للمخاطر بهدف تحديد الجودة الائتمانية للعميل وكشف نقاط الضعف في جودة المحفظة وإجراء التعديلات الملائمة على مخاطر الائتمان في حالة انخفاض مستوى جودة الائتمان واحتمال وقوع خسائر(عبد الرحيم، ٢٠٢١: ١٤٢ - ١٤٨)، وفي هذا الصدد

سيتناول الباحثان أساليب قياس مخاطر الائتمان وفقا لتعليمات المنشأة المركزي لجنة بازلII على النحو الآتي:

أ- أساليب قياس مخاطر الائتمان وفقًا لتعليمات المنشأة المركزي ولمقررات لجنة بازلII

وضعت لجنة بازلII عدة أساليب لقياس مخاطر الائتمان تأخذ في جانب منها الأسلوب الذي تتبعه المؤسسات الدولية لتصنيف الائتمان، وهو الأسلوب المعياري (النمطي) Standardized Approachويندرج تحت هذا الأسلوب نوعان: أحدهما الأسلوب المعياري الأساسي المعتمد على التصنيف الخارجي منقبل إحدى مؤسسات التقييم الدولية، والآخر "المعياري المبسط" وهو للتغلب على عدم وجود مؤسسات التقييم في بعض الدول (Basel Committee on Banking Supervision)، وفي جانب آخر هناك أسلوب التصنيف الداخلي الذي يعتمد على القياس للتصنيف الداخلي للمخاطر الائتمانية بشكل يسمح بالتطبيق لجميع المنشآت، وفيما يلي عرض لهذه الأساليب كالتالي:

❖ **الأسلوب المعياري الأساسي Foundation Standardized Approach:**

يُعد هو الأسلوب الأبسط للتطبيق باعتباره تعديلاً لمقررات بازلI؛ حيث إن المنشآت ستستمر في احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بنسبة ١٠% من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر اعتمادًا على نوعية المقترض؛ إذ يعتمد على الاستعانة بمؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية في تحديد أوزان المخاطر بحسب درجة التصنيف الائتماني، ووفقا لهذا الأسلوب يتم احتساب المخاطر الائتمانية على أنها إجمالي التعرض الائتماني مضروبة في أوزان المخاطر المحددة من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية والتى تتراوح بين صفر% - ١٥٠% (البنك المركزي في مارس ٢٠٢٣)، وهو ما يعكس أن الأسلوب المعياري الأساسي يتضمن العديد من المعالجات التي يُمكِّن السلطة الرقابية من اختيار ما تراه مناسبًا منها للسوق وفقًا للأسلوب الرقابي لديها، ويطلق عليها المعالجات المحلية National Discretion.

❖ **الأسلوب المعياري المبسط Simplified Standardized Approach:**

وللتغلب على عدم وجود مؤسسات التقييم في بعض الدول وعدم إمكانية استخدام الأساليب الأخرى لقياس مخاطر الائتمان يتم استخدام هذا الأسلوب الذي يعتمد على التقييم وأوزان المخاطر الذي تعده وكالات ضمان ائتمان الصادرات ECGA (Export Credit Guarantee Agencies) التي تنتهج نفس الأسلوب المتبع من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من حيث تحديد سبع درجات لأقسام المخاطر يتم تصنيف الدول على أساسها وتحديد وزن مخاطر ١٠٠% للمطالبات على المنشآت مع تحديد وزن مخاطر واحد لباقي المطالبات (البنك المركزي في مارس ٢٠٢٣).

ب- أساليب التصنيف الداخلي Internal Rating Based Approash

يعتبر هذا الأسلوب بمثابة نظام مصمم خصيصًا للمنشآت، ويعكس المنهجية والممارسات في إدارة أنواع المخاطر المختلفة التي يتعرض لها، ويمكن للمنشآت التي لها نظام معلومات فعال وكفاءة بشرية وتقنية قوية أن تقدر بنفسها حجم المخاطر المرتبطة بأصولها، بالاعتماد على قاعدة بيانات مخاطر كبيرة للمنشأة خل المدة معينة، واستخدام برامج متطورة لتقدير مخاطر الائتمان، وتختلف أساليب التصنيف الداخلي عن الأسلوب المعياري (النمطي) اختلافا جوهريًا، حيث إن أساليب التصنيف الداخلي التي تقوم بها المنشأة هى التي تقيم المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المنشأة، ومن ثم يتم حساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر، ويعتبر هذا الأسلوب بمثابة نظام مصمم خصيصًا للمنشأة، ويُمكن للمنشآت التي تحصل على موافقة السلطة الرقابية لتطبيق أسلوب التصنيف الداخلي وتصبح مؤهلة

للاعتماد على تقديراتها الذاتية في قياس مكونات المخاطر الائتمانية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة تلك المخاطر. (عبد الرحيم، ٢٠٢١:١٤٦).

وتعتمد أساليب التصنيف الداخلي على أربعة مداخل كمية، وهى احتمالات التعثر Probability of Default(PD)، والخسارة عند التعثر Loss Given Default (LGD) وقيمة المديونية عند التعثر Exposure of Default Loan Commitments(EAD)، وأجل الاستحقاق Maturity (M)، وفي ظل هذا الأسلوب أوجدت لجنة بازلII لكثير من فئات الأصول أسلوبين للتصنيف الداخلي، وهما: (سالم، ٢٠١٩: ١٦٤).

- **أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي Foundation Internal Rating System (FIRB):** وفيه تقوم المنشآت بالاعتماد على تقديراتها الذاتية لقياس احتمالات التعثر (PD)، بينما تعتمد على تقديرات السلطة الرقابية الخاصة بمكونات المخاطر الأخرى، مثل الخسارة عند التعثر (LGD)، قيمة المديونية عند التعثر (EAD)، أجل الاستحقاق (M).
- **أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم Advanced Internal Rating System (AIRB):** من خلال هذا الأسلوب تقوم المنشآت باستخدام تقديراتها الذاتية في قياس جميع مكونات المخاطر (احتمالات التعثر PD والخسارة عند التعثر LGD وقيمة المديونية عند التعثرEAD وأجل الاستحقاق M)، وذلك وفقاً لمعايير محددة.

ووفقاً لما سبق هناك طريقة لحساب خطر الائتمان تتمثل في المعادلة التالية (صالح الصانع، النشرة الشهرية، ٢٠٢٥ Ehata Financial Company ومتاح على الموقع (saleh.alsanea@ehata.com.sa).

$$CVA = \sum LGD \ x \ EAD \ x \ pD$$

حساب خطر الائتمان = إجمالي الخسارة عند التعثر × المديونية عند التعثر × احتمالات التعثر

في حين أن الدراسة الحالية في شقها التطبيقي ستعتمد على المعادلة التالية في حساب خطر الائتمان، وذلك وفقًا لما يُقاس داخل القوائم المالية، حيث إن:

$$\text{خطر الائتمان} = \frac{\text{القيمة الدفترية للأصول المالية في تاريخ إعداد القوائم المالية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ومما سبق يتضح للباحثان أن أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي يتيح للمنشآت قياس مدى التعرض لمخاطر الائتمان بواسطة نماذج ذات مواصفات محددة تضعها الجهات الرقابية، بينما يقوم أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم على تقييم المخاطر ذاتيا عن طريق القيام بكافة عمليات القياس، وعليه يتضح للباحثان أن تطبيق أساليب قياس مقررات لجنة بازل وما تتضمنه من أوزان المخاطر ورأس المال المطلوب يلزم المنشآت أن تحافظ على تقدم مستوى الأداء لها حتى لا تتحمل أي أعباء إضافية في متطلبات كفاية رأس المال، وفي حالة تراجع الأداء تزداد المخاطر، مما يُؤدي إلى زيادة رأس المال وفقًا لمقررات لجنة بازل.

٣/٦ الدراسة التطبيقية للبحث:

١/٣/٦ ـ مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مُجتمع البحث في شركات المساهمة المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٨م إلى ٢٠٢٣م، وقد تم اختيار عينة البحث وفقًا للشروط التالية:

١. تم استبعاد شركات قطاعي البنوك، والخدمات المالية غير المصرفية، نظرًا لاختلاف طبيعة أنشطتها والقواعد الرقابية والحوكمية فيها مقارنة بالمنشآت غير المالية.
٢. استمرار قيد وتداول أسهم المنشآت في سوق الأوراق المالية المصري خلال فترة البحث إمكانية الحصول على البيانات السوقية الخاصة بمتغيرات البحث.
٣. توافر التقارير المالية وغير المالية للشركات خلال الفترة من عام ٢٠١٨م إلى عام ٢٠٢٣م.
٤. المنشآت التي تعد تقاريرها المالية في ١٢/٣١ من كل عام.
٥. المنشآت التي تعرض تقاريرها المالية بالجنية المصري.

وبتطبيق الشروط السابقة، بلغت عينة الدراسة النهائية (٧٨) شركة غير مالية، مقسمة على (٨) قطاعات، وبالتالي بلغ عدد المشاهدات (٤٦٨) مشاهدة؛ ويوضح الجدول التالي مجتمع وعينة الدراسة، وفقًا للتصنيف القطاعي.

جدول رقم (٢) مجتمع وعينة الدراسة وفقًا للتصنيف القطاعي

م	القطاع	شركات العينة	عدد المشاهدات	نسبة تمثيل العينة[١] (%)
١	قطاع العقارات	٢٥	١٥٠	٣٢.١
٢	قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ	١٤	٨٤	١٨
٣	قطاع مواد البناء	٥	٣٠	٦.٤
٤	قطاع الموارد الأساسية	٩	٥٤	١١.٥
٥	قطاع الرعاية الصحية والأدوية	١٠	٦٠	١٢.٨
٦	قطاع السياحة والترفيه	٦	٣٦	٧.٧
٧	قطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات	٤	٢٤	٥.١
٨	قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	٥	٣٠	٦.٤
	الإجمالي	٧٨	٤٦٨	١٠٠

(١) نسبة تمثيل العينة = عدد شركات العينة داخل كل قطاع ÷ إجمالي عدد شركات العينة × ١٠٠

٢/٣/٦ مصادر الحصول علي البيانات:

اعتمد الباحثان في جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية للبحث على البيانات المالية وغير المالية للشركات محل البحث والتي تتمثل في التقارير المالية وتقارير الحوكمة والمفصح عنها على المواقع التالية:-

١- موقع البورصة المصرية http://www.egx.com.eg
٢- موقع مباشر https://www.mubasher.info
٣- موقع Investinghttps://www.investing.com

٣/٣/٦ متغيرات البحث وطرق قياسها: تتمثل متغيرات البحث فيما يلي:

(أ) المتغير المستقل: المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة (IA):

تم قياس المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة من خلال مؤشر يعتمد في تكوينه على ثمانية بنود من الضوابط والأدوار التي تقوم بها المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في المنشآت، مع إعطاء كل منها أوزان متساوية من حيث الأهمية النسبية، وفي ضوء هذا المؤشر تم تحليل محتوى الجزء الخاص بالمراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة بتقارير الحوكمة لشركات عينة البحث وتم تعيين درجة (واحد) في حالة وجود البند ودرجة (صفر) بخلاف ذلك، ثم قسمة الناتج على إجمالي البنود, ويوضح الجدول رقم (٣) التالي مؤشر قياس جودة المراجعة الداخلية كما يلي:

جدول رقم (٣) يوضح مؤشر قياس جودة المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة

م	البند	١/٠
١	قدرة فريق المراجعة الداخلية على خلق قيمة الشركة	
٢	تلبية توقعات أصحاب المصالح المختلفة	
٣	تحسين بيئة الرقابة الداخلية	
٤	تحسين جودة وشفافية التقارير المالية	
٥	القيام بمهام المراجعة الداخلية بما يتفق مع معايير المحاسبة المهنية للمُراجعة الداخلية	
٦	القدرة على إدارة المخاطر بفعالية	
٧	جودة الإفصاح في تقرير المُراجع الداخلي	
٨	التأهيل الكاف للمُراجع الداخلي	
	المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة (IA) = مجموع البنود/ ٨	

(ب) المتغير التابع: مخاطر الأعمال المالية (BR):

اقتصر تناول البحث على قياس مخاطر الأعمال المالية والمفصح عنها ضمن الإيضاحات المتممة بالتقارير المالية لشركات العينة والموضحة بالجدول رقم(٤) التالي:

جدول رقم (٤) يوضح مؤشر قياس مخاطر الأعمال المالية

م	البند	القياس
١	خطر الائتمان CR Credit Risk	القيمة الدفترية للأصول المالية في تاريخ إعداد القوائم المالية/ إجمالي الأصول
٢	خطر السيولة LR Liquidity Risk	القيمة الدفترية للالتزامات المالية في تاريخ إعداد القوائم المالية/ إجمالي الأصول
٣	خطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية FCRForeign Currency Risk	القيمة المعادلة بالجنيه المصري لفائض (عجز) التعرض لخطر العملة × -١

ولأغراض اختبار دور المتغير التابع والمتمثل في مخاطر الأعمال المالية تم احتساب مؤشر المخاطر المالية عن طريق:

- إعطاء ترتيب لكل مشاهدة بناءً على الترتيب التصاعدي (ويقصد به الترتيب وفقًا لقيم مخاطر الأعمال المالية المالية) لكل نوع من المخاطر الثلاثة وهي(خطر الائتمانCR, خطر السيولة LR, خطر أسعار صرف العملات الأجنبية FCR).
- حساب متوسط مجموع ترتيب كل مشاهدة للثلاثة أنواع من المخاطر السابق ذكرها.
- حساب مؤشر إجمالي المخاطر باللوغاريتم الطبيعي للمتوسط المحسوب في الخطوة السابقة.

(جـ) المتغيرات الرقابية:

تشمل متغيرات الرقابة بعض العوامل أو المتغيرات المؤثرة علي المتغير التابع, ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث, وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويوضح الجدول رقم (٥) أهم هذه المتغيرات الرقابية وكيفية قياسها في ضوء الدراسات السابقة وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (٥) يوضح المتغيرات الرقابية وطريقة قياسها

الرمز	المتغير	طريقة القياس
SIZE	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام، قياسًا على:(عبدالحليم وسرور، ٢٠٢٣؛ وهدان، ٢٠١٨أ؛ Chen, et al., 2016; Filsaraei, et al., 2016; Hassanein, et al., 2019).
LEV	الرافعة المالية	إجمالي الالتزامات في نهاية العام/ إجمالي الأصول في نهاية العام, قياسًا على: (وهدان، ٢٠١٨ب؛ Chen, et al., 2016; Gamayuni, 2018; Hassanein, et al., 2019)
ROA	معدل العائد على الأصول	صافي الربح بعد الضرائب/ إجمالي الأصول في نهاية العام, قياسًا على: (عبدالحليم والعوادلي، ٢٠٢٤؛ Chen, et al., 2016; Filsaraei, et al., 2016; Hassanein, et al., 2019)
GROTH	معدل نمو الشركة	الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية في السنة الحالية والسنة السابقة مقسومًا على القيمة السوقية لحقوق الملكية في السنة السابقة, قياسًا على: (Chen, et al., 2016; Filsaraei, et al., 2016; Hassanein, et al., 2019)
CFO	معدل التدفقات النقدية التشغيلية	صافي التدفقات النقدية التشغيلية/ إجمالي الأصول, قياسًا على: (عبدالحليم، ٢٠٢٠؛ Gamayuni, 2018; Filsaraei, et al., 2016; Hassanein, et al., 2019)
MTB	القيمة السوقية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية	القيمة السوقية / القيمة الدفترية لحقوق الملكية, قياسًا على: (عبدالحليم وسرور، ٢٠٢٣؛ Chen, et al., 2016; Filsaraei, et al., 2016; Hassanein, et al., 2019)
BIG4	حجم مكتب المراجعة	متغير وهمي يأخذ القيمة **واحد** إذا تمت مراجعة الشركة من قبل أحد مكاتب المراجعة الكبرى أو **صفر** بخلاف ذلك, قياسًا على: (عبدالحليم وآخرون، ٢٠٢٥؛ Chen, et al., 2016; Filsaraei, et al., 2016; Gamyuni, 2018)

٤/٣/٦ - نموذج الدراسة التطبيقية:

بناءً على ما تم عرضه من خلال مشكلة البحث وأهدافه, وفروضه, حاول الباحثان تطوير نموذج قياس أثر المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة على مخاطر الأعمال المالية، كما استخدم الباحثان بعض المتغيرات الرقابية التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغيرات، كما يظهر في الشكل رقم (١) التالي:

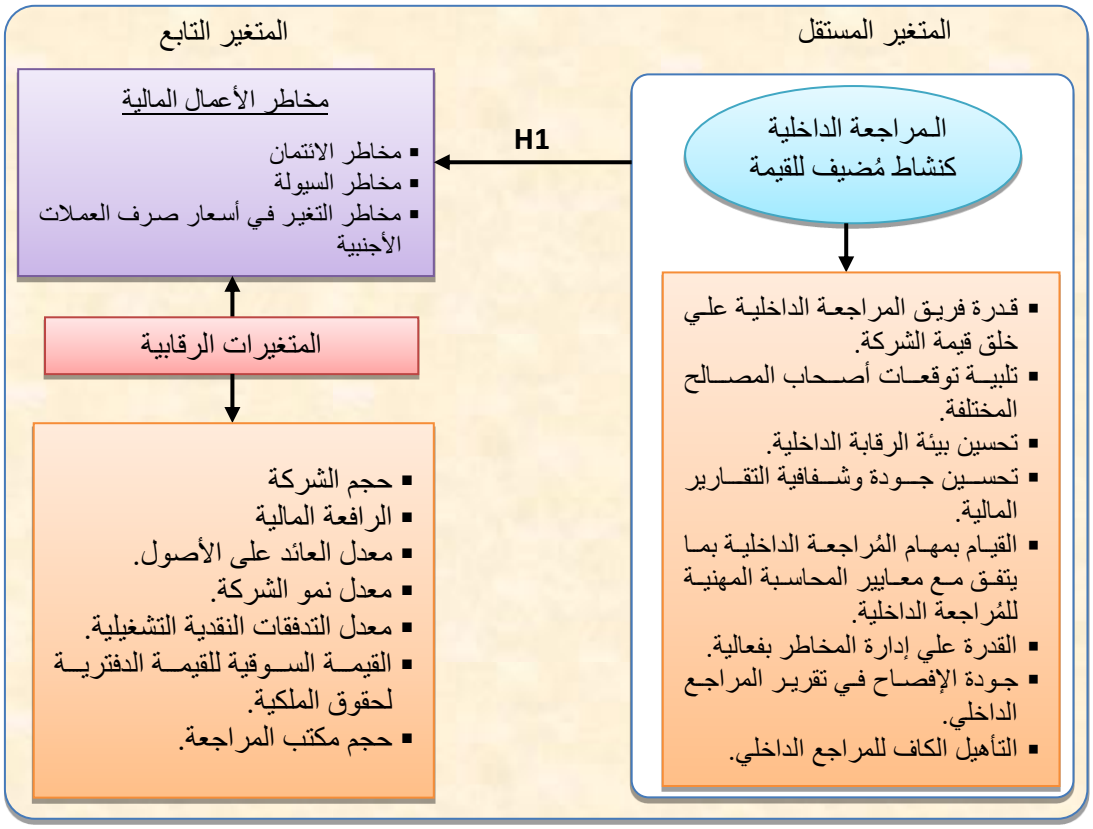

شكل رقم (٣) يوضح إطار البحث ونموذج العلاقة بين المتغيرات

في ضوء ما سبق يُمكن صياغة نموذج الدراسة التطبيقية على النحو الآتي:

جدولرقم (٦) يوضح نموذج الدراسة التطبيقية للبحث

م	التوصيف الإحصائي لنموذج البحث	هدف البحث
١	$BR = \beta_0 + \beta_1 IA + \beta_2 SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 ROA + \beta_5 GROTH + \beta_6 MTB + \beta_7 CFO + \beta_8 BIG4 + \varepsilon it$	اختبار تأثير المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة على مخاطر الأعمال المالية(BR)

٤/٦ تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرض الرئيس للبحث:

تتمثل خطوات تحليل نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:-

١/٤/٦ الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث:

يوضح الجدول رقم (٧) التالي الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث كما يلي:

جدول رقم (٧) يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

Max	Min	Std. Dev.	Mean	Obs	تفسير المتغير Variable	
.896	0	.201	.313	468	مخاطر الائتمان	CR
.995	0	.204	.281	468	مخاطر السيولة	LR
.455	-.496	.054	.003	468	مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية	FCR
1	.125	.246	.475	468	المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة	IA
26.813	17.196	2.038	21.185	468	حجم الشركة	SIZE
3.177	.006	.284	.497	468	الرافعة المالية	LEV
.377	-1.316	.109	.041	468	العائد على الأصول	ROA
52.615	-.92	4.77	1.042	468	معدل نمو الشركة	GROTH
85.54	-26.19	4.953	1.33	468	القيمة السوقية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية	MTB
.563	-1.01	.118	.044	468	معدل التدفقات النقدية	CFO

الإحصاء الوصفي للمتغيرات المتقطعة

Cum.	Percent	Freq.	Big4
66.880	66.880	313	0
100.000	33.120	155	1
100.000		**468**	**Total**

تظهر نتائج الإحصاء الوصفي كما هو موضح في الجدول (٧) ما يلي:

- بلغ متوسط مخاطر الائتمان على مستوى شركات العينة (0.313)، وبمدى يتراوح بين (0) و(0.896)، وانحراف معياري (0.201)، مما يدل على أن هناك تباين كبير في مخاطر الائتمان بين تلك المنشآت.
- بلغ متوسط مخاطر السيولة على مستوى شركات العينة (0.281)، وبمدى يتراوح بين (0) و(0.995)، وانحراف معياري (0.204)، مما يدل على أن هناك تباين كبير في مخاطر السيولة بين تلك المنشآت.
- بلغ متوسط مخاطر العملة الأجنبية على مستوى شركات العينة (0.003)، وبمدى يتراوح بين (-0.496) و(0.455)، وانحراف معياري (0.054)، مما يدل على أن هناك تباين كبير في مخاطر الائتمان بين تلك المنشآت.
- بلغ متوسط المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة على مستوى شركات العينة (0.475)، وبمدى يتراوح بين (0.125) و(1)، وانحراف معياري (0.246)، مما يدل على أن هناك تباين كبير في المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة بين تلك المنشآت.

وبناءً على ما سبق يُشير التباين لكل المتغيرات إلى وجود اختلاف بين المنشآت حول تعرضها لمخاطر الأعمال المالية.

٦/٤/٢- التوزيع الطبيعي للمتغيرات المتصلة :

لاختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، قام الباحثان بفحص مدى تبعية متغيرات البحث للتوزيع الطبيعي بالاعتماد على اختبارShapiro-Wilk W test، ووفقًا لذلك فإن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Prob>z) أكبر من 0.05، ويوضح الجدول رقم (٨) التالي نتائج اختبار مدى تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي:

جدول رقم (٨) يوضح نتائج اختبار مدى تبعية متغيرات البحث للتوزيع الطبيعي

Shapiro-Wilk W test for normal data

Prob>z	z	V	W	Obs	Variable
0.000	5.847	11.468	0.964	468	**CR**
0.000	6.672	16.183	0.949	468	**LR**
0.000	11.885	142.469	0.550	468	**FCR**
0.001	3.023	3.530	0.989	468	**IA**
0.000	4.467	6.449	0.980	468	**SIZE**
0.000	8.357	32.682	0.897	468	**LEV**
0.000	10.639	84.694	0.733	468	**ROA**
0.000	13.125	238.991	0.246	468	**GROTH**
0.000	13.045	231.133	0.271	468	**MTB**
0.000	8.940	41.683	0.868	468	**CFO**
متغير وهمي صفر / ١					**Big 4**

يتضح للباحثان من الجدول رقم(٨) أن قيم المعنوية Prob> z أقل من (0.05) لجميع المتغيرات مما يُشير إلى عدم تبعية متغيرات البحث للتوزيع الطبيعي، إلّا أن حجم العينة محل البحث أكبر من (30) مفردة حيث بلغ عدد المشاهدات (468) مشاهدة، وبالتالي فلا يوجد تأثير لعدم تبعية متغيرات البحث للتوزيع الطبيعي على مدى دقة نموذج البحث, أما حجم مكتب المراجعة فهو متغير وهمي لا يخضع لاختبار تبعية التوزيع الطبيعي.

٦/٤/٣- التحليل الإحصائي لاختبار فرض البحث:

اعتمد الباحثان في اختبار الفرض الرئيس للبحث على النماذج الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات الزمنية المتقطعة Panel Data باستخدام البرنامج الإحصائيStata/IC 15، والتي تجمع بين أسلوب البيانات القطاعية Cross sectional Data وأسلوب بيانات السلاسل الزمنيةTime Series Data ويتم ذلك من خلال تطبيق الخطوات التالية:

- تطبيق نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية OLS لتحديد التأثير المقدر، وتقييم جودة وصلاحية النموذج المقدر، حيث تقوم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS على عدد من الافتراضات وإذا ما تحققت هذه الافتراضات يتم الحصول على تقديرات غير متحيزة ومتسقة وكفؤة (أقل تباين مقارنة بالطرق الأخرى). وعلى ذلك فإن مخالفة واحد أو أكثر منها سيؤدي إلى الوصول إلى نتائج لا تتناسب مع البيانات الأصلية للنموذج وبالتالي فإن استخدام النموذج المقدر للوصف والتفسير والتحليل والتنبؤ قد يُعطي نتائج مُضللة يترتب عليها قرارات مالية خاطئة الأمر الذي يترتب عليه ضرورة إدخال تعديلات مهمة على النموذج المقدر أو استخدام طرق إحصائية أخرى أكثر دقة. وتتمثل

المشاكل الرئيسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في التقدير؛ مشكلة التداخل الخطي، مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم ثبات تباينات حد الخطأ، ومشكلة عدم تبعية حد الخطأ للتوزيع الطبيعي.

- وبناءً على ذلك تعتبر طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS) أحد الحلول الممكنة للتعامل مع تلك المشاكل والتي تتمثل في مشكلة التداخل الخطي، مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم ثبات تباينات حد الخطأ، ومشكلة عدم تبعية حد الخطأ للتوزيع الطبيعي.

هذا وقد تم قياس متغيرات البحث والمتمثلة في اختبار تأثير المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة على مخاطر الأعمال المالية وذلك على النحو التالي:-

٤/٤/٦- نتائج اختبار الفرض الرئيس للبحث:

لاختبار مدى صحة الفرض القائل بأنه: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة، على مخاطر الأعمال المالية "، تم الاعتماد على مؤشر مخاطر الأعمال المالية والذي يعبر عن كل من (خطر الائتمان, خطر السيولة, خطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية)؛ لذا فقد تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وفقًا لطريقة المربعات الصغرى الاعتياديةOLS، كما هو موضح بالجدول رقم (٩) الآتي:

جدول رقم (٩) يوضح نتائج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة على مخاطر الأعمال المالية باستخدام نموذج OLS

Sig	Interval]	[95% Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	BR
	.136	-.191	.744	-0.33	.083	-.027	IA
***	-.182	-.233	0.000	-15.83	.013	-.207	SIZE
	.053	-.298	.172	-1.37	.089	-.123	LEV
	.507	-.33	.677	0.42	.213	.089	ROA
	.011	-.005	.491	0.69	.004	.003	GROTH
	.011	-.005	.485	0.70	.004	.003	MTB
	.49	-.175	.353	0.93	.169	.157	CFO
**	.198	.02	.016	2.41	.045	.109	Big4
***	10.047	9.101	0.000	39.79	.241	9.574	Constant

0.579	SD dependent var	5.163	Mean dependent var
468	Number of obs	0.527	R-squared
0.000	Prob > F	64.049	F-test
519.700	Bayesian crit. (BIC)	482.364	Akaike crit. (AIC)
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1			

ولتحديد جودة وصلاحية النموذج المقدر، تم إجراء العديد من اختبارات الصلاحية، وهى: استخدام اختبار مُعامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)؛ للتأكد من أن المتغيرات المستقلة للدراسة لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity، وإجراء اختبار Wooldridge Test؛ للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، وكذلك اختبار White's Test؛ للتحقق من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity؛ وللتحقق من تبعية حد الخطأ (البواقي) للتوزيع الطبيعي من عدمه، تم إجراء اختبار Shapiro-Wilk W Test for Normal Data. ويوضح الجدولان التاليان نتائج تلك الاختبارات:

جدول رقم (١٠) يوضح نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Wooldridge test

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(1, 77) = 34.048
Prob > F = 0.0000

جدول رقم (١١) يوضح نتائج التحليل الإحصائي لاختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)

1/VIF	VIF	
.484	2.066	SIZE
.533	1.875	LEV
.635	1.574	ROA
.762	1.313	Big4
.82	1.22	MTB
.824	1.213	IA
.832	1.202	GROTH
.871	1.149	CFO
——	1.452	Mean VIF

يتضح للباحثان من نتائج الجدول رقم(٩)، يتم رفض الفرضية الصفرية، وهى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي Autocorrelation؛ حيث كانت نتائج اختبار Wooldridge Test أقل من 0.05، ووفقًا لاختبار معامل تضخم التباين الموضح بجدول رقم(١٠) انخفضت قيمة VIF لكل متغير مستقل عن (10)؛ وعلى هذا لا تعاني المتغيرات المستقلة للدراسة من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity.

بينما يتضح للباحثان من نتائج اختبار White's Test، في الجدول رقم (١٠) وجود مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity للبواقي؛ حيث كانت Prob > chi2 أقل من 0.05. ووفقًا لاختبار Shapiro-Wilk W Test for Normal Data تبين أيضًا أن حد الخطأ لا يتبع التوزيع الطبيعي؛ حيث كانت Prob > z أقل من 0.05، وهذا ما أوضحه الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١٢) يوضح نتائج التحليل الإحصائي لاختبار White's test

White's test for Ho: homoskedasticity against Ha: unrestricted heteroskedasticity chi2(43) = 289.56 Prob > chi2 = 0.0000 Cameron & Trivedi's decomposition of IM-test			
p	**df**	**chi2**	**Source**
0.000	43	289.560	Heteroskedasticity
0.000	8	37.150	Skewness
0.001	1	10.260	Kurtosis
0.000	52	336.960	Total

جدول رقم (١٣) يوضح نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Shapiro-Wilk W test

Prob>z	z	V	W	Obs	Variable
0.000	3.859	5.003	0.984	468	Residuals

ولمعالجة مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين لحد الخطأ وعدم تبعيته للتوزيع الطبيعي، تم تقدير النموذج مرة أخرى باستخدامطريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS) كأحد الحلول الممكنة للتعامل مع تلك المشاكل والوصول إلى نتائج أكثر دقة للنموذج المقدر، ويوضح الجدول رقم (١٤) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرض القائل:

جدول رقم (١٤) يوضح نتائج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير المرُاجعة الداخلية على مخاطر الأعمال المالية باستخدام نموذج FGLS

Sig	Interval]	[95% Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	BR
**	-.004	-.326	.045	-2.007	.082	-.165	IA
***	-.176	-.228	0.000	-15.21	.013	-.202	SIZE
	.081	-.211	.381	-.876	.075	-.065	LEV
	.395	-.155	.391	.857	.14	.12	ROA
	.005	-.003	.489	.693	.002	.001	GROTH
	.005	-.005	.971	-.036	.003	0.0001	MTB
	.34	-.044	.132	1.507	.098	.148	CFO
	.111	-.046	.419	.809	.04	.032	Big4
***	10.037	9.033	0.000	37.245	.256	9.535	Constant
0.579		SD dependent var		5.163		Mean dependent var	
371.190***		Chi-square		468		Number of obs	
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1							

يتضح للباحثان من الجدول رقم (١٤) ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم ككل؛ حيث بلغت قيمة(Chi-square) المحسوبة (371.19) عند مستوى ثقة، (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخاص بهذا الفرض يتمتع بملاءمة عالية، أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج، نجد أن قيمة معامل التحديد R-squared تساوي (0.527)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (52.7%) من التغيرات في مخاطر الأعمال المالية.
- وجود تأثير سلبي ومعنوي (مستوى معنوية ٥% فأقل) لكلٍ من: (المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة **IA**، حجم الشركة **SIZE**) على مخاطر الأعمال المالية.
- كما لا يوجد تأثير لكل من: (الرافعة المالية LEV، معدل العائد على الأصول ROA، معدل نمو الشركة GROTH، نسبة التدفقات النقدية إلى إجمالي الأصول CFO، القيمة السوقية لحقوق الملكية للقيمة الدفترية MTB، وحجم مكتب المراجعة (Big4 على مخاطر الأعمال المالية.

وبناءً على ذلك، تكون معادلة خط الانحدار، وفقًا لنموذج FGLS regression، كما يلي:

BR = 9.535+ - 0.165 AI - 0.202SIZE - 0. 065 LEV + 0.12 ROA + 0.001 GROTH + 0.0001 MTB - 0.148 CFO + 0.032 BIG4

ووفقًا لما سبق، يتم رفض الفرض، القائل بأنه:"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة على مخاطر الأعمال المالية "، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كلٍ من: (علي، ٢٠١٩؛ Kalpesh & Saurabh, 2022؛ برعي وآخرين، ٢٠٢٤؛ مليود، ٢٠٢٠؛ أبو جبل، ٢٠٢١؛ Lois, et al., 2021; Kzykeyeva, 2022; ; Carcello et al., 2022؛ إبراهيم وآخرين، ٢٠٢٣؛ مندور وإبراهيم، ٢٠٢٥؛ قاسم، ٢٠٢٥؛رضوان وآخرين, ٢٠٢٤؛ ابو النور، ٢٠٢٤؛ Gouda & Shahen,2024؛ الرشيدي وآخرين، ٢٠٢٤ ؛ محروس وآخرين، ٢٠٢٤؛ أحمد ورشاد، ٢٠٢٥)، في حين اختلف ذلك مع نتائج دراسة كلٍ من: (Ismail, et al., 2022؛ الكندري وآخرين، ٢٠٢٢؛ عبدالعال٢٠٢٣؛ Ali et al.,2022 ؛ Putra, 2022؛ Nyakamwa, et al., 2023؛ شاهين وآخرين،٢٠٢٣ ؛ زلط والزيني، ٢٠٢٣).

٥/٦ النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث الذي قام بها الباحثان بشقيه النظري والتطبيقي, يخلص الباحثان إلى النتائج والتوصيات, بالإضافة لاقتراح بعض مجالات البحث التي يمُكن تناولها من جانب الباحثان, وذلك علي النحو التالي:

١/٥/٦ ـ النتائج:

تتضمن النتائج المتعلقة بالهدف الرئيس للبحث وتحليل نتائجه واختبار الفرض الرئيس للبحث من خلال الدراسة التطبيقية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالهدف الرئيس للبحث: وتتمثل النتائج من خلال الجدول رقم (١٥) التالي:

جدول رقم (١٥) يوضح النتائج المتعلقة بهدف البحث

م	الهـــــــدف	مدى تحقيق الهدف	آلية التنفيذ
١	بيان هدف المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في الحد من مخاطر الأعمال المالية من خلال المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر والحد منها متمثلة في المخاطر المالية مثل (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية).	تم تحقيق الهدف	من خلال مؤشرات الاستدلال لكل متغيرات الدراسة.
٢	بيان نتائج الدراسة التطبيقية من خلال اختبار فرض البحث.	تم تحقيق الهدف	من خلال الدراسة التطبيقية والتحليل الإحصائي لاختبار فرض البحث.

ثانيًا: نتائج اختبار فرض البحث من خلال الدراسة التطبيقية:

أظهرت نتائج اختبار فرض البحث من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٦) النتائج المتعلقة بفرض البحث من خلال الدراسة التطبيقية

الفرض	موضوعه	نتيجة الفرض
صيغة الفرض	لا يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة على مخاطر الأعمال المالية.	لم تثبت صحته وتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل

٢/٥/٦ التوصيات البحثية المقترحة:

في ضوء نتائج الدراسة يُوصي الباحثان بالتوصيات البحثية المقترحة وآليات تنفيذها والجهة المسئولة عن تنفيذها، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١٧) يوضح التوصيات البحثية المقترحة

م	التوصية	آليات التنفيذ	الجهة المنوط بها التنفيذ
١	ضرورة تحديد وتقييم مخاطر الأعمال المالية والتي تعرقل نجاح منشآت الأعمال، والمستوى المقبول من الخطر وملاءمة الاستجابة لمخاطر الأعمال المالية.	▪ توفير سجل لمخاطر الأعمال المالية والمستوى المقبول منها. ▪ إنشاء مصفوفة التقدير لمخاطر الأعمال المالية وفقًا لاحتمالات الحدوث. ▪ تحديد وترتيب وتقييم مخاطر الأعمال المالية حسب الأهمية النسبية لها.	▪ إدارة مخاطر الأعمال المالية. ▪ الإدارة العليا. ▪ لجان الحوكمة.
٢	ضرورة إقناع الإدارة العليا بشكل أكثر إيجابية بدور	▪ تبني الإدارة ودعمها للمراجعة الداخلية وتوسيع نطاقها	▪ الإدارة العليا. ▪ إدارة المراجعة

م	التوصية	آليات التنفيذ	الجهة المنوط بها التنفيذ
	المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة وكذلك علاقتها مع الإدارة الشاملة للمخاطر، وبالفوائد المتوقعة من تفعيلها للمنظمة ككل.	وصلاحيتها، مع تذليل الصعوبات أمامها. ▪ تفعيل الإدارة الشاملة للمخاطر وتفويض السلطة فيذلك للمسئولين مع المتابعة المستمرة للنتائج. ▪ تحديد خطة المراجعة الداخلية. ▪ تحديد المخاطر والمستويات المقبولة منها. ▪ وضع إطار للمراجعة الداخلية على أساس المخاطر مع تقييم الإطار بصفة دورية.	الداخلية. ▪ إدارة المخاطر.
٣	الاهتمام بتطوير المهارات التقنية والخبرات العملية للمراجعين الداخليين وبما يُمكنهم من بذل العناية المهنية الواجبة.	▪ توفير البرامج والاحتياجات التدريبية في مجالات تطوير المراجعين الداخليين. ▪ تحفيز التدريب المستمر للمراجعين الداخليين وتقييمهم على مدى التكيف مع المستجدات والبيئة المعاصرة.	▪ إدارة التدريب بالمنشآت. ▪ جمعية المحاسبين والمراجعين. ▪ المراجعين الداخليين.
٤	انشاء معهد للمراجعين الداخليين فيمصر لتنظيم شئون دور المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة ومواكبة التطورات في هذا الشأن على غرار معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية والجمعية السعودية للمراجعين الداخليين.	▪ دراسة إنشاء معهد للمراجعين الداخليين في مصر وتحديد المتطلبات والعوامل وبحث جدوى ذلك لمهنة المراجعة الداخلية بشكل عام. ▪ اختيار أفضل الممارسات المهنية حاليًا، مع الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية.	▪ وزارة الاستثمار ▪ جمعية المحاسبين والمراجعين.

٣/٥/٦ التوجهات البحثية المستقبلية:

يرى الباحثان في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوجد العديد من المجالات التي يُمكن أن تشكل أساسًا لبحوث مستقبلية، أهمها ما يلي:

١- أثر تفعيل وظيفة المراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية المصرية على جودة المساءلة المالية Financial Accountability Quality- دراسة انتقادية وتجريبية.

٢- دور القيمة المضافة من المراجعة الداخلية للبصمة الكربونية Carbon Footprint للشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة انتقادية وتجريبية.

٣- القيمة المضافة من الدور الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة فى مجال إدارة مخاطر الاستثمار Investment Risks في الأصول غير الملموسة الرقمية - دراسة تجريبية.

٤- "القيمة المضافة من الدورين الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية في مجال إدارة مخاطر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري Risks of Greenhouse Gas Emissions دراسة تجريبية".

٥- أثر جودة المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة على الإفصاح عن الأصول الرقمية المشفرة Crypocurrency Digital Assets وانعكاسه على أسعار الأسهم – دراسة تطبيقية.

٦- القيمة المضافة من الدورين الاستشارى والتوكيدى للمراجعة الداخلية في مجال إدارة مخاطر دخول الشركة أسواق جديدة - دليل ميداني تجريبي من مصر.

٧- دراسة واختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح عن إدارة مخاطر معدل الفائدة Interest – Rate Risk والأداء المالي المستدام - هيكل الملكية كمتغير معدل: دليل من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

٨- أثر مستوى الإفصاح عن مخاطر معدل الفائدة وسمعة الشركة Corporate Reputation - القطاع الصناعي كمتغير معدل: دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٩- القيمة المضافة من الدورين الاستشارى والتوكيدى للمراجعة الداخلية في مجال إدارة مخاطر معدل الفائدة - توقيت واستقلال وظيفة المراجعة الداخلية كمتغيرين معدلين - دراسة تجريبية.

١٠- المقدرة التقييمية الإضافية للمحتوى المعلوماتي للإفصاح عن مخاطر النفقات الرأسمالية Capital Expenditure Risk - الدور المعدل للجودة الحقيقة للمراجعة-دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، محمد زيدان؛ سعادة، طارق إبراهيم صالح؛ الجندي، شيماء إبراهيم علي، (٢٠٢٣). "دور آليات الحوكمة في دعم جودة المراجعة الداخلية في إطار الدور الوسيط لآليات الحد من المخاطر: دراسة حالة ميدانية بقطاع الاتصالات"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ٥٠(٣)، ج٢: ٧٣١-٨١٤.

أبو النور، فوقية محمود محمد، (٢٠٢٤)، "أثر النظم الخبيرة كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي على تحسين أداء المراجع الداخلي في ظل مخاطر تغيرات سعر الصرف"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (٣): ١٧٤٣ – ١٧٧٥.

أبو جبل، نجوى محمود أحمد، (٢٠٢١)، "دراسة تحليلية لدور المُراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وإضافة قيمة للمنشأة للحد من تحديات جائحة كورونا"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، (عدد خاص – مؤتمر الكلية)، ٤١ (١)، ج١: ١-٢٨.

أحمد، شيماء صلاح إبراهيم؛ رشاد، محمد رأفت محمد، (٢٠٢٥). "أثر المراجعة الداخلية على إدارة المخاطر في منظمات الأعمال – دراسة ميدانية"، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٤٣ (١): ١-٣٠.

البنك المركزي المصري، (٢٠٢٣)، "مؤشرات الاستقرار المالي واختبارات الضغوط"، في ٢٣ مارس ٢٠٢٣.

الرشيدي، حمد حمود عوض؛ عزام، محسن عبيد عبدالغفار؛ سالم، سامح سالم عوض، (٢٠٢٤)، "دور تفعيل أنشطة المُراجعة الداخلية في الحد من مخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية – دراسة ميدانية بالبيئة الكويتية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (٣): ١٦٣٠-١٦٥٥.

الزيني، ياسمين عماد الدين محمد، (٢٠٢٠)، "العمليات الملائمة لاستخدام إطار CoBit-5 في مجال المراجعة الداخلية – دراسة ميدانية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ٢١ (١): ١٨٨-٢٥٠.

السيد، فاطمة الزهراء محمد، (٢٠٢٣)، "دور إدارة المُراجعة على أساس المخاطر في تحسين جودة التقارير المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة – دراسة نظرية"، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، ٣ (١٦): ١-١٠٣.

الصائغ، مها فيصل؛ الحربي، سلمي عوض، (٢٠٢٢). "أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للمنشآت المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول): دراسة تطبيقية – المملكة العربية السعودية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٤٤ (١): ٢٨١-٣٣٤.

الكندرى، على أحمد محمد حسن؛ داود، ياسر إبراهيم محمد؛ علاء الدين، عبد العزيز فهمى، (٢٠٢٢). "أثر مدخل المراجعة على أساس المخاطر على جودة المراجعة"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٤(٢):١-٢٧.

برعي، أحمد فوزي أحمد؛ وائل، حسين محمد محمود، (٢٠٢٤). "أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين أداء الشركات وقت الأزمات والكوارث – دراسة ميدانية"،

مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية، ٨ (١): ٣٧٥-٤٢٢.

تمراز، محمد حامد مصطفي؛ أحمد، زمزم أحمد أبو بكر؛ ذكرى، إنجي فوزي، (٢٠٢٠). "أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقاً لمقررات لجنة بازل علىإدارة التدفقات النقدية التشغيلية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ٤٠ (٤): ٤٦٩-٤٩٢.

جاب الله، رمضان مراد محمود (٢٠٢٢)."دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة الإستثمار"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، قسم المحاسبة، (٢): ٥٨٠-٦٢٨.

خليل، محمد أحمد إبراهيم، (٢٠٢٠)، "دراسات مُتقدمة في المُراجعة"، بدون ناشر.

راضي، محمد سامي، (٢٠١٧). "المفهوم الحديث في المراجعة الداخلية"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،١-٦٢٦. ومتاح على الموقع: http://wwwdartalemg.com-info@dartalemg.com

رضوان، حمادة عيد محمدي؛ محمد، محمد عبدالفتاح؛ محمد، إبراهيم حماد حماد، (٢٠٢٤)، "إطار مقترح لتحسين فعالية المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٨ (١): ٢٨١-٣١٦.

زايد، محمد عبدالمنعم أبو السعود؛ إبراهيم، محمد زيدان؛ البسطويسي، مروة أحمد عبدالرحمن، (٢٠٢٣)، "دور الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤ (٢)، ج ٢: ١٠٤٧-١٠٩٩.

زلط، علاء عاشور عبدالله؛ الزيني، دينا محمد كامل إبراهيم، (٢٠٢٣)، "الأثر التفاعلي للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وآليات حوكمة الشركات على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٥ (٣): ١-٣٩،

سالم، شيماء مهدي إبراهيم محمد، (٢٠١٩). "أساليب قياس لجنة بازل II لمخاطر الإئتمان وعلاقتها بأداء المنشآت التجارية المصرية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ٢٠ (٤): ١٥٦- ١٨٢.

سمرة، ياسر محمد والقرنشاوي، السيد عبد رب النبي، (٢٠٢٢). "أثر تكنولوجيا الحوسبة السحابية على دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المؤسسية: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة دمياط، ٣ (١)، ج٢: ٤٩٩-٥٢٢.

شاهين، منار حلمي أحمد؛ أبو سليمان، محمد عبدالمقصود؛ زلط، علاء عاشور عبدالله، (٢٠٢٣)، "العلاقة بين إجراءات المُراجعة الداخلية في بيئة البيانات الضخمة ومخاطر التشغيل في البيئة المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، ٣٧ (٤): ٦٩-١٠٦.

شحاته، السيد شحاته؛ لطفي، سلمى عصام؛ رمضان، مها شفيق، (٢٠٢١). "أثر جودة هيكل الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات" دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في

البورصة المصرية باللغة الانجليزية، مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٥ (١): ١١٤٠-١١٨٢.

شحاته، محمد موسى علي، (٢٠٢٠)، "قياس أثر تفعيل أنشطة المُراجعة الداخلية لآليات التحول الرقمي على تعزيز المساءلة والشفافية وتحسين الأداء الحكومي على دليل ميداني بالبيئة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢ (١)، ج٢: ٧٠٣-٧٨٧.

عبدالحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠٢٠). "قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية: أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ١(٢)، ج٢: ١-٨٤.

ـــــــــ، سرور، عبير عبدالكريم إبراهيم. (٢٠٢٣). "قياس أثر الإفصاح المحاسبي لتقارير الأعمال المتكاملة على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية وقيمة الشركة: دليل تطبيقي من سوق الأسهم السعودي"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٤(١): ٣٠٣-٣٨٧.

عبدالحليم، أحمد حامد محمود، العوادلي، هبة سعد حسن. (٢٠٢٤). "أثر خصائص الشركة على العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية وفقاً لتوصيات TCFD وقيمة الشركة: دليل تطبيقي من بيئة الأعمال المصرية"، المؤتمر العلمي بكلية التجارة، جامعة بنها، فرع العبور، بعنوان: مستجدات بيئة الأعمال في ظل تكنولوجيا المعلومات والتغيرات المناخية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، الأحد ١٨ فبراير: ٢٢١-٢٧٠.

ـــــــــ، حسن، حسن عبدالقادر؛ حسن، روحية صبحي. (٢٠٢٥). "أثر الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة على قيمة الشركة – دليل تطبيقي من بيئة الأعمال المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٧(١): ١-٥٠.

عبدالرحيم، محمود محمد، (٢٠٢٠). "الدور التأثيري لحوكمة تكنولوجيا المعلومات كمتغير وسيط في العلاقة بين المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة والحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنها، (٢): ١٩-٩٣.

ـــــــــ، (٢٠٢١)، "أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الأداء المالى للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ٤٣ (٤) ١٢٣-٢٠٦.

عبدالعال، أحمد عبد الظاهر الورداني، (٢٠٢٣). "دور المراجعة الداخلية في التوكيد المهني لاستدامة الشركات وأثره على حماية المستثمرين: دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية (تخصص محاسبة)، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

عبدالغفار، نورهان السيد محمد، (٢٠١٨). "أثر تفعيل استخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر وفق إطار لجنةCOSO على تحسين مستوى جودة المراجعة وإنعكاسه على كفاءة الأداء المالي في الشركات المساهمة المصرية، دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث التجارية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها، ٣٩ (٣): ٧٩-١٢٦.

علي، وليد أحمد محمد، (٢٠١٩). "دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في تفعيل أدوات التحليل الإستراتيجي للتكلفة: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنها، (١): ٢٤٩-٢٩١.

عيد، ربيع فتوح محمد، (٢٠٢٣)، "أثر إدراج الشركة بمؤشر المسؤولية الإجتماعية على المقدرة التقييمية للمعلومات المُحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المُحاسبة والمُراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٧ (١): ٤٣١-٥١٦.

قاسم، سمير قاسم محمد، (٢٠٢٥). "أثر هيكل الملكية على الإفصاح عن الأداء المستدام وانعكاسه على الملائمة التقويمية للمعلومات المحاسبية مع دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بمؤشر S&P/EGX ESG"، مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية، ٩ (١): ٢٨٥-٣٥٩.

قموزه، أحمد محمد محمد؛ شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد؛ البغدادي، رجب محمد عمران أحمد، (٢٠٢٤)، "قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية وانعكاسهما على قيمة المنشأة المصرفية: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات،١٦، عدد (خاص):٦٧٩ – ٧٢٤.

مجلس الوزراء، (٢٠٢٢). الملحق (ب) للمعيار المحاسبى المصرى (١٣) المعدل ٢٠١٥ معالجة محاسبية خاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، ١-٩.

محروس، محمد رامي؛ الشيشيني، حاتم محمد عبدالرؤوف؛ خاطر، إقبال محمد رشاد، (٢٠٢٤)، "دور المراجعة الداخلية في تقييم وإدارة المخاطر في ظل بيئة التحول الرقمي"، مجلة البحوث الإدارية بمركز الاستشارات والبحوث والتطوير- أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٤٢ (٣): ١-٢٢.

محمد، منذر محمد علي، (٢٠٢٤)."نموذج مقترح لقياس تأثير خصائص جودة المراجعة الداخلية على فعالية الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١-٢٧٤.

محمود، عمرو السيد زكي، (٢٠٢٣)، "محددات التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وأثر تلك المخاطر على تكلفة رأس المال من منظور محاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، (٤): ١٠١١- ١١٠٦.

مندور، محمد محمد إبراهيم؛ إبراهيم، محمد إسماعيل السيد محمد، (٢٠٢٥)، "المقدرة التقييمية لمعلومات الأصول غير الملموسة دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٦ (١): ١٠٦٨-١١٠٣.

منصور، بشرى يحيي، (٢٠١٨)، "تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني: دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٣"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، ٧ (٢): ٣٨٧-٤٠٩.

ـــــــ، (٢٠١٨)، "تقييم أثر مخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال على الاستقرار المصرفي اليمني، دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية"، المجلة

العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، ٩ (١): ٤١٠-٤٣١.
ميلود، سمير البهلول، (٢٠٢٠)، "دور المُراجعة الداخلية في إدارة مخاطر الأعمال: دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات العامة في ليبيا"، مجلة الجامعي، (٢٤): ١٨٢-٢١١.
وهدان، محمد علي. (٢٠١٨أ). "تقييم أثر الرقابة الداخلية في نظم تخطيط موارد المشروع على فترة تأخير التقارير المالية للشركات: دراسة تطبيقية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ٢: ١-٦٣.
ـــــــ. (٢٠١٨ب). "تقييم أثر نظم تخطيط موارد المشروع على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ضوء فعالية الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢: ٨٧-١٦٤.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

Abdollahi, A. Pitenoei, Y. and Gerayli, M. (2020). "Auditor's Report, Auditors Size and Value Relevance of Accounting Information". Journal of Applied Accounting Research, 21 (4): 721-739

Abdulai, I., Salakpi, A., &Nassè, T. B. (2021). Internal audit and quality of financial reporting in the public sector: the case of university for development studies. Finance & Accounting Research Journal, 3(1): 1-23.

Akani, H. W. (2024). "Exchange Rate Fluctuations and Performance of Small and Medium-Sized Enterprises in Rivers State, Nigeria". British International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting, 8(1): 1-25.

Aldi, R. B. (2020). "The effect of internal audit role on preventing fraud (case study on PT AJC)". Journal Ilmiah Mahasiswa FEB, 8(2):1-32.

Al-Hilali, Noura Mohsen Dakhil (2022). "Measuring and Analyzing the Financial Performance of Commercial Banks Listed on the Iraq Stock Exchange". Unpublished Master's Thesis, College of Management and Economics, University of Karbala, 1-36.

Ali, L, & et al., (2022). "The Effect of Activating Artificial Intelligence Techniques on Enhancing Internal Audition Activities Field Study", Alexandria Journal of Accounting Research, Alexandria University – Faculty of commerce, 6 (3): 1-40.

ALmaleeh, nisrren Mohamed, (2021). "The Impact of Digital Transformation on Audit Quality: Exploratory Findings from a Delphi Study", Scientific Journal of Business Research, Menoufia University, 3: 11-39.

Al-Shehadeh, Abedal Razzak; El Refae Ghaleb A.; and Qasim, Amer M. (2022), "The Relationship Between Liquidity Risk and

Profitability in the Commercial Banks Listed in Amman Stock Exchange", AAU Journal of Business and Law, 6 (1): 1-16.

Apaloo, S., Dzah Bright, C. A., & Consult, B. B. (2022). "The Effect of Risk Management Practices on Performance of Small and Medium Scale Enterprises". Enterprise Risk Management: 7(1): 1-16.

Basel Committee on Banking Supervision, (Septembr-2019), Disclosure Requirements Liquidity.

Belghitar, Y., Clark, E., Dropsy, V., & Mefteh-Wali, S. (2021). "The Effect of Exchange rate Fluctuations on the Performance of Small and Medium Sized Enterprises: Implications for Brexit". The Quarterly Review of Economics and Finance, 80: 399-438.

Betti, N., Sarems, G. and Poncin, I.(2021), "Effects of Digitalization of Organizations on Internal Audit Activities and Practices", Managerial Auditing Journal, 36(6): 872-888.

Bhattacharya, M., Inekwe, J., and Valenzuela, M.(2020)" Credit Risk and Financial Integration: An Application of Network Analysis", International Review of Financial Analysis, 72: 1-14.

Bhuiyan, Borhan Uddin, (2020), "Financial Reporting Quality, Audit Fees and Risk Committees", Asian Review of Accounting, 28 (3): 423-444.

Calzadilla, Ana Cruz González; Villarreal, María Segovia; Jerónimo, Juan Manuel Ramón; López, Raquel Flórez (2023), " Risk Management in the Internationalization of Small and Medium-Sized Spanish Companies", Journal ofRisk and Financial Management, 15 (361): 1-21

Capulli, N &Vinciguerra, R (2018), "Liquidity Issues in the Banking Sector From An Accounting Perspective", International Business Research Journal, 11(5): 80-91.

Carcello. Joseph V; Eulerich. Marc; Wood. David A, (2020), "Are Internal Audits Associated with Reductions in Perceived Risk?",Auditing: A Journal of Practice & Theory, 39(3): 55-73.

Castka, P., & Searcy, C. (2023). "Audits and COVID-19: A Paradigm Shift in the Making". Business Horizons, 66 (1): 5-31.

Chang, She-I., Chang, Li-Min., Liao, Jhan-Cyun, (2020)," Risk Factors of Enterprise Internal Control under the Internet of Things Governance: A Qualitative Research Approach", Information & Management, (57): 1-18.

Chen, S.; Harris, L.; Lai, J.;& Li, W. (2016). "ERP Systems and Earnings Quality: The Impact of Dominant Shareholdings in

China". Journal Of Emerging Technologies in Accounting, 13 (2): 49-69.

Cio Bu, St. ela,.(2022), "Internal Control as a Tool in the Process of Detecting and Preventing Operational Risk in the Banks of the Republic of Moldova", 36 (2): 21-30.

Duong, N. and Huong, T., (2022). "The Analysis of Major Credit Risk Factors – the Case of the Vietnamese Commercial Banks", International Journal of Financial Research, 8 (1): 33-42.

Ebrahim, N, R., (2020), "The Impact of Internal of Things on Accounting Cycle", Al Shorouk Journal of Science, 12 (12): 1-28.

Erlina, Abdillah Arif Nasution, Idhar Yahya and Agung Wahyudhi Atmanegara. (2020)."The Role of Risk Based Internal Audit in Improving Audit Quality", International Journal of Management, 11(12): 299-310.

Filsaraei, M.; Daveoodlee, M.M.; & Naghizadeh, A. (2016). "Assessing the Effect of Conditional and unconditional Conservatism on Financial Reporting quality in Listed Companies on Tehran Stock Exchange". American Journal of Economics, Finance and Management, 2 (3): 22-27.

Gamayuni, R. R. (2018). "The Effect of Internal Audit Function Effectiveness and Implementation of Accrual Based Government Accounting Standard on Financial Reporting Quality". Review of Integrative Business and Economics Research, 7 (1): 46-58.

Ghenimi, A., Chaibi, H. and Omri, M.A.B. (2020), "Liquidity Risk Determinants: Islamic VS Conventional Banks", International Journal of Law and Management, 63 (1): 65-95.

Gouda, Christina Louis; Shahen, Abdel-Hameed Ahmed Ahmed, (2024) “The Role of Activating Joint Audit Programs in Reducing", The Exchange Rate Volatility Risks: A Field study", Scientific Journal of Financial and Administrative Studies and Research, Faculty of Commerce, Sadat City University, 16 Issue (Special): 1245-1292.

Grassa, R., Moumen, N., and Hussainey, K.(2020)."Is Bank Creditworthiness Associated with Risk Disclosure Behavior? Evidence from Islamic and Conventional Banks in Emerging Countries", Pacific-Basin Finance Journal, 61: 1-17.

Hassanein, A., Zalata, A., and Hussainey, K., (2019)," Do Forward-looking Narrative Investors' Valuation of UK FTSE all-shares

Firms?", Review of Quantitative Finance and Accounting, 52(2): 493-519.

Havidz, H. and Obeng- Amponsah, W.(2020).” Banking Industry Specific and Macroeconomic Determinant of Credit Risk”, Determinant of Credit Risk, 7 (1): 1-8.

IIA- Institute of Internal Auditors (2020). “Definition of Internal Auditing”, Available at The Institute of Internal Auditors Homepage: https://na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Definition-of-Internal-Auditing.aspx, 15-79.

Ismail, R., Mohd-Saleh, N., Yakob, R., &Hussin, A. H. (2022). The Effectiveness of Internal Audit Function and Risk Management in the Malaysia Consumer Products industry. Journal of Academia, (11): 19-25.

Jillian A., Jollineau S., (2020). "Can Audit Committee Expertise Increase External Auditors' Litigation Risk? The Moderating Effect of Audit Committee Independence", Contemporary Accounting Research,37 (2): 717-740.

Kadhim, Enas H., Mahdee, Rawaa Y.,.Mardan, Zaid A, (2022)," The Role of Internal Control and Auditing in Evaluating Risk Management in Government Units", College Journal for Humanitarian Science, Kut University, 3 (2): 158-174.

Kalpesh, M., and Saurabh, B. (2019), "Impact of Digital on the Future of Internal Audit", Ex/ Service Holding, Inc, Available at:www.ex/service.com/legal-disclaimer

Khoufi, W., & Kareem, M. A. (2024). "The Impact of Earnings Management on the Quality of Financial Reporting and its Reflection on Investment Decisions", The Investment Bank as a Model, 11(2):510-590.

Köse, Tunç and Ağdeniz, Şafak, (2019), "The Role of Management Accounting in Risk Management", Journal of Accounting and Finance, (Special Issue): 509-526.

Kzykeyeva, A. (2022). Risk-Based Approach to Improving the Quality of Internal Audit. Quality-Access to Success, 23 (189).

Lois, P., Drogalas, G., Nerantzidis, M., Georgiou, I., &Gkampeta, E. (2021)."Risk-Based Internal Audit: Factors Related to its Implementation". Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 21 (4): 645-662.

Molele, M. H., & Mukuddem-Petersen, J. (2020). "Emerging Market Currency Risk Exposure: Evidence from South Africa". The Journal of Risk Finance, 21(2): 159-179.

Mukhibad, H., Nurkhin, A., and Rohman, A. (2020). "Corporate Governance Mechanism and Risk Disclosure by Islamic Banks in Indonesia", Banks and Bank Systems, 15(1): 1-10.

Nguyen Dang; Patrick Spracklen; Ozgur Akgun; Ian Miguel. (2023). Automated streamliner portfolios for constraint satisfaction problems, Journal Artificial Intelligence, 1-24

Nyakumwa, Blessing; Wadesango, Newman; Sitsha, Lovemore, (2023), "The Impact of Internal Audit Function on Corporate Governance: A Case of NSSA, Zimbabwe (2018-2022)", Journal of Economic and Social Development (JESD) – Resilient Society, 10 (2): 97-105.

Osho, A. E., Fagbamila, O. A. (2022). "Exchange Rates Fluctuations, Economic Factors and Financial Performance Evaluation of Multinational Companies in Nigeria". Acta Universitatis Danubius. OEconomica, 18(5): 77-92.

Pratt, Mary K. (2023). "Types of Business Risks for Companies to Manage", International Journal Auditing, Risk Management and Governance, 13 (1): 101-176.

Putra, Iwna; Sulistiyo, Urip; Diah, Enggar, (2022), "The Influence of Internal Audit, Risk Management, Whistleblowing System and Big Data Analytics on the Financial Crime Behavior Prevention", Cogent Economics & Finance, 10 (1): 202-251.

Rashid, A., Muneeb, A., &Karim, M. (2021). "The Exports–Exchange Rate Volatility Nexus in Pakistan: do Financial Constraints and Financial Development Matter?", International Journal of Emerging Markets, 17(10): 2676-2701.

Saidi, L. O., Muthalib, A. A., Adam, P., Rumbia, W. A., &Sani, L. O. A. (2021). "Exchange Rate, Exchange rate volatility and Stock Prices: An Analysis of the Symmetric and Asymmetric Effect using Ardl and Nardl Models. Australasian Accounting", Business and Finance Journal, 15(4): 179-190.

Setiawanta, Y., Utomo, D., Ghozali, I., &Jumanto, J. (2020). "Financial Performance, Exchange Rate, and Firm Value: The Indonesian Public Companies Case". Organizations and Markets in Emerging Economies, 11(2): 348-366.

Toureche, Z., Cheri. (2024)."The Documentary Credit Accounting in Banks and Companies: AGB Bank and SARL FTB Import as a Case Study Mouna Yahia Cherif", 3 (1): 310-366.